

حسنا أولكن (باحثة بسلك الدكتوراه)  
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،  
جامعة محمد الخامس بالرباط.  
[hasnaeyadiroulguen@gmail.com](mailto:hasnaeyadiroulguen@gmail.com)

## " المرأة والسياسة: قراءة في إقصاء ممنهج "

### ملخص:

تتعرض هذه الدراسة، للعلاقة المعقدة بين المرأة والسياسة، مسلطاً الضوء على الإقصاء الممنهج والتمهيش التاريخي الذي عانت منه النساء في المجال السياسي بسبب النظام الأبوي، والموروث الثقافي، والديني، والقانوني. حيث لطالما ارتبطت السياسة في الوعي الجماعي بأنها مجال خاص بالرجال، تُستبعد منه النساء بحجة العادات، الدين، أو ضعف القدرات. غير أن الواقع المعاصر يفرض علينا إعادة التفكير في هذا التصور، خاصة في ظل ما تعانيه المرأة من تمهيش ممنهج رغم كل الإصلاحات. في هذا السياق، يناقش هذا المقال العوامل البنيوية والثقافية والدينية والقانونية التي تكرر هذا الإقصاء، ويقترح مداخل حقيقية للتغيير.

على هذا الأساس عالجتنا المقال من خلال طرحنا للإشكالية التالية: لماذا تظل المرأة مهمشة في الحياة السياسية

رغم التقدم التشريعي والدستوري؟

### الكلمات مفتاح:

الأسرة\_ الكوطة\_ الخطابات النسوية\_ التمثيل السياسي للمرأة\_ التحرر\_ الموروث الثقافي\_ العقلية الذكورية\_

الإقصاء\_ التهميش\_ التنشئة السياسية.

منذ مراحل الطفولة الأولى، تُغرس فينا - عن قصد أو غير قصد - رسائل مجتمعية تُثنيها عن الاقتراب من الشأن السياسي، إذ تُوجّه المرأة ضمن محيطها الأسري والاجتماعي إلى عدم التفكير في السياسة أو التساؤل عنها<sup>1</sup>، باعتباره مجالاً "غير نسائي"، وكأن المرأة وُجدت فقط لتكون أنثى، تُعلّم كيف تُبرز أنوثتها، سواء بالوجه المشروع أو غير المشروع. وقد نشأنا، نتيجة لذلك، متجنبين الخوض في المسألة السياسية. وفي هذا السياق، برزت إشكالية التفاوتات القائمة بين الجنسين، التي استأثرت باهتمام عدد من المفكرات النسويات، واللواتي تناولنّها من زوايا تحليلية وتفسيرية متباينة، ليتوافقن في نهاية المطاف على حقيقة واحدة: أن المرأة لا تحظى بنفس الوضعية الاعتبارية والمجتمعية التي يتمتع بها الرجل.

وفي هذا الإطار، تقول الفيلسوفة الفرنسية سيمون دي بوفوار في مؤلفها الشهير "الجنس الآخر (Le Deuxième Sexe)" "إن الإنسانية، في عرف الرجل، شيء مذكّر"، إذ يعتبر نفسه الممثل الحقيقي والوحيد للجنس الإنساني، بينما تُختزل المرأة، في نظره، إلى مجرد "جنس آخر"<sup>2</sup>.

انطلاقاً من هذا التصور الإقصائي، يبرز تساؤل جوهري: من منح الرجل هذا الامتياز الرمزي ليتجاهل دور المرأة، ويختزل وجودها وتفاعلها في الحياة العامة؟ من خوله اعتبارها كياناً هامشياً، بلا رأي، ولا توجه، ولا حضور فاعل؟ ومن جعله يتيقن بأنه جوهر الإنسانية ومركزها، فيما تُقدّم المرأة كـ«جائزة» مُلحقة بإنجازاته التي يُنظر إليها على أنها بلا حدود؟ هذا التصور لا يكرس فقط التفاوت بين الجنسين، بل يؤسس لمنظومة فكرية تشرعن التمييز وتُقنن التهميش. لا شك أن التفوق أو السيطرة، في مجتمعات البشر، غالباً ما تكون رهينة لامتيازات متوارثة أو مكتسبة، كالفروق العددية، أو الجنسية، أو اللغوية، أو الدينية، أو حتى السياسية والثقافية. في ظل هذه الامتيازات، تفرض الفئة الغالبة أو "الأكثرية" رؤيتها وقوانينها على الفئة الأقل حظاً أو "الأقلية"، وهو ما ينطبق بشكل صارخ على وضعية المرأة، التي عانت - ولا تزال - من مظاهر الإقصاء والاضطهاد، لا لشيء سوى لأنها أنثى.

<sup>1</sup> كفاح حداد، المرأة والعمل السياسي، الطبعة الأولى 2001م، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، ص 18.

<sup>2</sup> سيمون دي بوفوار، كتاب الجنس الآخر، ص 6.

لقد تم اختزال المرأة في بعدها الفيزيولوجي، ما أدى إلى الخلط بين البيولوجي والاجتماعي في تمثيل الأدوار، ونتج عن هذا الخلط ترسيخ مواقف قائمة على القمع والتسلط وطمس القدرات الفردية، إلى جانب علاقة تبعية للرجل أسست لتقليص ممنهج لقيمة المرأة، وإهدار إمكانياتها الفكرية والمهنية والمعرفية.

في هذا السياق، نشأت الحركة النسوية كرد فعل على تلك البنى التسلطية، متسلحة بفلسفة نقدية وإيديولوجيا تحررية، جعلت من "التحرر من العبودية المجتمعية" - وخصوصاً الذكورية - هدفاً مركزياً. وقد تطوّر خطابها من مطالب كلاسيكية تتعلق بالحق في التعليم، والعمل، والعيش الكريم، والمساواة في المشاركة، إلى تبني تصور أكثر حداثة، يركز على حفظ الهوية الأنثوية، وينأى عن مفاهيم المساواة المطلقة التي اعتبرتها بعض التيارات النسوية امتداداً لخطاب ذكوري، يُفرغ المرأة من خصوصيتها ولا يخدم قضاياها الجوهرية.

غير أن الحقيقة المريرة التي لا بد من الإقرار بها، هي أن ما تحقق للمرأة لم يكن نتاج انتزاع فعلي لحقوقها، بقدر ما كان نتيجة تنازلات مشروطة قُدمت لها من قبل الرجل. وبذلك، لم تستلم المرأة ما انتزعت، بل ما فُرض عليها أن تأخذه. هذا الواقع جعل من معظم الخطابات النسوية مجرد مجهودات تفسيرية لتوضيح الاختلالات، أكثر من كونها أدوات فعالة للمطالبة والتغيير الجذري.

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن انتشار الوعي الزائف في المجتمعات ساهم بشكل كبير في طمس التناقضات القائمة بين الخطاب والممارسة، وفي التعطيم على الأسباب العميقة وراء التهميش البنيوي الذي تعانيه المرأة. فوسط ضجيج الأقوال والخطابات، سواء عبر النصوص أو وسائل الإعلام، تُفقد الحقائق وتُغيب الأولويات، ويُستعاض عن التحليل الرصين بردود فعل انفعالية.

وهذا الشكل، قد تنقلب بعض الحركات التحررية، التي انطلقت في الأصل للدفاع عن حقوق النساء، إلى حركات ذات طابع انعزالي أو عنصري، تُغذي مشاعر التوتر والعداء بين الجنسين، بدلاً من ترسيخ قيم الحوار والمساواة والعدالة. وفي ظل مجتمع ذكوري، يتقمص دور الوصي على منظومة الفضيلة والأخلاق، تصبح المشاركة السياسية للمرأة محفوفة بالمخاطر، لا من حيث صعوبة ولوجها إلى مراكز القرار فحسب، بل أيضاً من حيث النظرة المُشككة والمتحاملة التي تُلاحق كل حضور أنثوي في الفضاء العمومي.

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحركات النسوية عبر العقود، سعيًا إلى تمكين المرأة من فرض ذاتها والمشاركة، على قدم المساواة مع الرجل، في مراكز صناعة القرار وتقلد مناصب المسؤولية، ورغم انخراط عدد متزايد من النساء في الحقل السياسي كمؤشر على تفعيل مبدأ الديمقراطية وتعزيز مبدأ المساواة بين الجنسين، فإن الوصول إلى وعي مجتمعي قائم على العدالة الجندرية لا يزال محل تنازع وجدال، بين مؤيد لهذا التوجه ومنكر له.

ومن خلال الاطلاع على جملة من المصادر والدراسات، يتبين أن الغالبية العظمى من الآراء السائدة تُكرّس، بشكل مباشر أو ضمني، دونية المرأة وتهميش دورها، بناءً على تصور استعماري - ذكوري يعتبر المرأة "آخر معاقل السيطرة" التي يسعى الرجل للاحتفاظ بها. إنها، في هذا المنظور، مستعمرة رمزية يراقب تقدمها، ويتوجس من تحررها، ويخشى استقلالها، خشية أن يفقد امتيازاته المتجذرة. ولهذا، تتجند العديد من الخطابات الذكورية - سواء عن وعي أو عن غير وعي - لمقاومة أي تحرك نسائي جاد يهدد بتقويض بنية الهيمنة.

من المنصف، من جهة أخرى، أن نعترف بأننا لا نستطيع تحميل الرجل وحده، أوحى المجتمع ككل، كامل المسؤولية عن النظرة الفوقية التي تُوجّه إلى المرأة؛ إذ إن هذه التمثلات ليست وليدة اللحظة، بل هي نتاج تراكمات تاريخية وثقافية ممتدة منذ عصور الجاهلية، أرست ممارسات وأفكارًا مغلوبة سلبت المرأة كرامتها وإنسانيتها، ورسّخت تصورات دونية ما زالت آثارها قائمة إلى اليوم.

المثير للتأمل أن هذه الذهنيات لا تقتصر على التيارات المحافظة وحدها، بل تمتد حتى إلى تلك القوى السياسية والفكرية التي رفعت راية الحداثة. إذ سرعان ما تنكشف هشاشة "حداثتها" كلما طُرح موضوع حقوق المرأة، لتتراجع عن شعاراتها التقدمية، التي كانت تُرفع في مواجهة خصومها المحافظين، فور وصولها إلى السلطة أو تمركزها في مواقع النفوذ. بذلك، يُصبح خطاب الحداثة أداة ظرفية للتمايز السياسي، أكثر منه التزامًا فعليًا بمشروع تحرري حقيقي للنساء.

لا تزال علاقة المرأة بالمجتمع الذكوري قائمة على واقع معاناة مزمن، تعكسه بنية سلطوية متجذرة في النظام الأبوي-البطريكي<sup>3</sup>، الذي يستمر في منازعتها الحق في المساواة التامة، متذرعًا تارة بالدين، وتارة بالقانون، وأخرى

<sup>3</sup> النظام البطريكي أو الأبوي: هو نظام يتميز بسيطرة الأب على العائلة، فيورب البيت وعموده، إرادته مطلقة ويتم التعبير عنها بـ "الإجماع القسري" الذي يقوم على التسلط من جهة، والخضوع والطاعة من جهة أخرى، يتسم هذا النظام بالتخلف والتحجر والجمود والعجز هذا النظام قنن أغرافا ومفاهيم تقلل وتحط من المرأة وتجعلها في مرتبة أدنى من الرجل، هذا النظام كما أسميه يعاني من اضطراب ثنائية التسلط والخضوع.

بالأعراف والتقاليد، أو بجمع هذه المرجعيات مجتمعة. ضمن هذا السياق القومي، تُختزل المرأة في دور دوني، لتصبح ضحية لبنية اجتماعية متسلطة لا تعترف لها بالندية، ولا تمنحها كامل مواطنتها.

في مواجهة هذا الواقع، تخوض المرأة نضالاً شجاعاً، تسعى من خلاله إلى استرداد كرامتها وحقوقها، رغم حجم المقاومة المجتمعية، والاعتراض المؤسسي الذي تبديه أحياناً حتى مؤسسات الدولة نفسها. ويكمن جوهر هذا الصراع في طبيعة العلاقة بالسلطة؛ فمسألة حقوق المرأة، في عمقها، ليست مجرد مطلب اجتماعي معزول، بل هي إشكالية سلطوية بامتياز، ذلك أن السلطة، بمختلف تجلياتها، هي من يحدد الحقوق والواجبات، ويصوغ منطق التنظيم الاجتماعي.

انسجاماً مع التحولات الفكرية والاجتماعية المتسارعة، أصبحت قضايا المرأة تحتل موقعاً متقدماً ضمن أبرز الإشكالات المطروحة على ساحة النقاش العمومي والفكري في معظم المجتمعات. ولم يعد بالإمكان التهرب من تناول هذه المسائل أوتأجيلها، بل أضحى طرحها ومقاربتها ومعالجتها ضرورة ملحة لفهم العديد من التعقيدات الاجتماعية والثقافية، وحل ما تراكم من عقد وملايسات تاريخية وإنسانية.

كما أن تعاظم الاهتمام بهذه القضايا يعكس في جانب منه حرص الدول والمجتمعات على إبراز التزامها المعلن بقيم الديمقراطية والمساواة، سعياً لإضفاء المشروعية على أنظمتها السياسية، وتحسين صورتها في السياق الدولي. وهوما يجعل من النهوض بوضعية المرأة ليس مجرد مطلب حقوقي، بل مدخلاً أساسياً لتحديث البنى الاجتماعية وتكريس العدالة الجندرية كأحد مؤشرات التقدم والتمدن.

تُستخدم كلمة "الديمقراطية" أحياناً كأداة ذات حدين، بحيث يُستغل مفهومها لفرض حرية تجاوز الحدود تحت شعار "الكونية"، وفي الوقت نفسه تُستخدم لتبرير إقامة حدود جديدة باسم "التعددية" والاختلاف. وهذا التلاعب بالمعنى يستدعي انتباهاً نقدياً لفهم ما وراء الخطاب الديمقراطي المعاصر.

وفي جوهر الديمقراطية، يكمن المبدأ الأساسي الذي ينص على أن مشروعية السلطة في اتخاذ القرارات التي تمس حياة الأفراد والمجتمع يجب أن تكون مستمدة من خيارات هؤلاء الأفراد أنفسهم، أولئك الذين يتأثرون بشكل مباشر بتلك القرارات. من هنا، يصبح من الضروري إدراك أن المسألة الديمقراطية لا تتعلق بالأرقام فقط. فحينما تتخذ السلطة قرارات بشأن السياسات وتسنّ القوانين التي تستهدف تلبية مصالح جميع شرائح المجتمع، وعندما تكون تلك القرارات تمثل مصلحة الجماعة الوطنية ككل، وليس فئة معينة فقط، عندها يمكن القول إن الديمقراطية قد حققت هدفها الأسى.

ظل أساس مشروعية القرارات لفترات طويلة محصورًا في فئات معينة، حيث كانت شرائح واسعة من المجتمع مستبعدة من حق المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية، مثل العبيد، والأشخاص غير المملوكين للأموال، والطبقات غير المتعلمة أو غير المتحضرة، والذين لا ينتمون إلى أي دين أو ثقافة، إضافة إلى السكان الأصليين للدول المستعمرة، وكذلك بعض الأعراق والأجناس. وكان من أبرز الفئات المستبعدة النساء<sup>4</sup>.

على مدار القرون، تم انتزاع هذا الحق الدستوري بعد صراعات اجتماعية وثقافية، كما نال الشعب الحق في تقرير مصيره بعد معارك التحرر ضد الاستعمار في العديد من الدول. واليوم، استطاع العديد من الأفراد الذين كانوا مستبعدين، بمن فيهم النساء، انتزاع حق الاختيار والترشح لعضوية مؤسسات الحكم. يعتبر الحق الشامل في الانتخابات الحرة والنزهة معيارًا أساسيًا يشكل الحد الأدنى للمجتمعات الديمقراطية<sup>5</sup>.

ومع ذلك، بات من الواضح أن الاقتراع العام في الديمقراطيات الحديثة والقديمة على حد سواء لم يكن كافيًا بمفرده لإقامة مؤسسات تشريعية تمثيلية حقيقية. فما زال العديد من شرائح المجتمع مستبعدًا، خصوصًا الفقراء في المناطق الريفية والفئات الأقل تعليمًا، ولا سيما النساء، حيث تبقى نسبة تمثيلهن في المؤسسات التشريعية ضئيلة للغاية<sup>6</sup>. ورغم أن النقاش حول منح النساء حق الاقتراع ومشاركتهن في عملية اتخاذ القرار يركز على قضايا العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، فإن تمثيل النساء وإدماج وجهات نظرهن وتجاربهن في صنع القرار يؤدي بلا شك إلى حلول أكثر فعالية وشمولية، وتلبي احتياجات شريحة أكبر من المجتمع. لهذا السبب، يجب أن تكون النساء جزءًا أساسيًا من هذه العملية، حيث يعود النفع على جميع أفراد المجتمع.

ويكمن التحدي في تجاوز مجرد ضمان انتخاب عدد أكبر من النساء إلى إحداث تحول حقيقي في العقلية المجتمعية. فالمجتمع الأبوي، الذي يرسخ فكرة أن المجال العام محصور في الرجال، وأن العقد الاجتماعي هو علاقة بين الرجال والحكومة وليس بين المواطنين والحكومة، يظل أحد العوامل المعيقة لمشاركة النساء في الحياة السياسية، رغم أن هذه الحقوق مكفولة في النصوص القانونية والخطابات السياسية حول الحكم الرشيد والديمقراطية التشاركية.

<sup>4</sup> نساء في البرلمان، بعيدا عن الأرقام - طبعة مفتوحة - International IDEA ص 12.

<sup>5</sup> نفس المرجع السابق ص 12.

<sup>6</sup> نفس المرجع السابق ص 12-13.

مع الأسف، لا تزال النساء في العديد من الدول يواجهن صعوبات حقيقية في ممارسة حقهن في التصويت، بسبب العوائق الثقافية، الدينية، الذكورية، والاقتصادية. كما لا تزال النساء يواجهن تحديات كبيرة في دخول مؤسسات الحكم، حيث تفشل الأحزاب السياسية في اختيارهن كمرشحات، ويظل الناخبون يعكسون الصور النمطية للجنس في المجتمع من خلال تفضيلهم للرجال في الانتخابات. وحتى بعد دخول النساء إلى المؤسسات التشريعية، يواجهن عقبات جديدة تحد من قدرتهن على أداء وظائفهن بفعالية. وبالتالي، وجود هذه الحقوق في نصوص القانون لا يعني بالضرورة قدرة النساء على المطالبة بها أو ممارستها بشكل كامل، وهو ما يوضح التباين بين النصوص القانونية والواقع العملي في كثير من الدول<sup>7</sup>.

كما ذكر تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2014، فإن المشاركة السياسية والعامة تواجه العديد من العراقيل، بما في ذلك التمييز على أساس العرق، اللون، النسب، الجنس، اللغة، الدين، الرأي السياسي، أو الأصل الإثني والاجتماعي، وحتى الإعاقة والجنسية. وفي حال عدم وجود تمييز رسمي في المشاركة السياسية، فإن عدم المساواة في الوصول إلى حقوق الإنسان الأخرى من شأنه أن يُعيق الممارسة الفعلية لحقوق المشاركة السياسية.

إن التمييز على أساس الجنس ليس ظاهرة محلية بل هو ظاهرة عالمية، وإن كانت تختلف نسبته من مكان لآخر. حتى يومنا هذا، لا تزال المرأة تخوض معارك مع الثقافة، المجتمع، والقوانين كي تحظى بالمساواة في المشاركة السياسية.

بدأ مسار مطالبات النساء بحقوقهن بالتعبير عن الاحتجاجات، ثم عرض المطالب، تلاها تدرج في الحصول على فرص قانونية للمشاركة. إلا أن تلك المشاركة في المجتمعات العربية، ومنها المغرب، غالبًا ما كانت شكلية ولم تضيف سوى "صفة شرفية" يتفاخر بها المسؤولون في خطاباتهم المكررة.

لا يمكن إغفال الجهود التي بذلتها الدولة للقضاء على "التفكير الفسيولوجي" الذي رسخ النزعة الأبوية المتسلطة التي تفرض الطاعة والخضوع على النساء في الأسر، وهو ما يزيد من تخلف المجتمع وتخبطه. وعلى الرغم من أن النساء قد تمتعن بحق المشاركة السياسية لعدة أجيال، فإن الواقع يظهر أن الأمور ليست بتلك السهولة التي قد يتصورها البعض في البداية<sup>8</sup>.

<sup>7</sup> نفس المرجع السابق ص 13

<sup>8</sup> مشاركة المرأة في الحياة السياسية بمصر ودول خرى "Global Partners Governance" ص 26.

لقد تطورت الحياة السياسية في بعض الدول عبر قرون، وأصبحت المشاركة النسائية في السياسة أمراً طبيعياً ومقبولاً، بينما ما تزال بعض الدول الأخرى تواجه تحديات عديدة لتحقيق المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية. على الرغم من ذلك، هناك قواسم مشتركة بين النساء في مختلف أنحاء العالم أكثر من الاختلافات، وهذا يستدعي مزيداً من التعاون بين السياسيات لتبادل الخبرات وتعزيز دورهن في الساحة السياسية<sup>9</sup>.

أما في السياق المغربي، فعلى الرغم من محاسن المشاركة السياسية، إلا أن الواقع يعكس أزمة حقيقية في التخلف السياسي، حيث يوجه المواطنون نحو المشاركة السياسية بشكل غير متوازن، وتقتصر المشاركة على شكلية أوتكون معدومة في بعض الأحيان. ويعود ذلك إلى ميل القيادات السياسية نحو تركيز السلطة وتقييد المشاركة السياسية من خلال نظم تسلطية. أما أسباب هذه الأزمة فتتمثل في:

- الجهل والأمية و انتشار الفقر.
- انعدام التنشئة السياسية أو سلبية التنشئة السياسية.
- الإحساس بعدم جدوى المشاركة السياسية نتيجة لوجود ديمقراطية شكلية و انتخابات غير نزيهة.
- اللامبالاة السياسية وضعف الحس الوطني.
- العزلة السياسية والشعور بالتمهيش.

إن المتتبع لحركة نضال المرأة المغربية يلاحظ أنها رغم حضورها وأدائها في الساحة السياسية، فإن هذا الحضور لم يكن كافياً لتعكس التغيرات الثقافية والاجتماعية في المجتمع. فما زالت المعوقات قائمة، وتبقى قضية المرأة محور جدل، مما يطرح تساؤلات حول مدى فاعلية نظام "الكوتا" ومدى تأثيره على مشاركة المرأة في السياسة. في النهاية، يظهر الواقع أن هناك تحديات حقيقية تمثل عقبات أمام مشاركة المرأة في السياسة، ويجب العمل على تجاوزها من خلال إصلاحات ثقافية واجتماعية تُسهم في تعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة.

<sup>9</sup> نفس المرجع السابق ص 26.

## المطلب الأول:

### حدود التمثيلية السياسية للمرأة في المؤسسات المنتخبة

تمثل العضوية في المجالس التمثيلية حلقة أساسية في المشاركة السياسية للمرأة، فهي ضرورة أكيدة لضمان استكمال حقوقها كمواطنة وحقوقها في الحريات العامة. بدون مشاركة المرأة الفعالة وإدخال رؤيتها في جميع مستويات صنع القرار، لا يمكن تحقيق المساواة بين الجنسين، وهوما يعد أساساً لتقدم المجتمع وتطوير القوانين والتشريعات، خصوصاً تلك التي تعالج وضع المرأة في الأسرة والمجتمع.

تتجلى المشاركة السياسية للمرأة في عمليات الانتخابات، التصويت، التظاهر، والمشاركة في صنع القرارات السياسية. نضال المرأة المغربية المستمر في هذا المجال، بدعم من المجتمع الدولي وموثيقه، أسهم في استجابة الأنظمة السياسية لتلك المطالب من خلال تضمين حق المرأة في العمل السياسي كناخبة ومرشحة في الدساتير والقوانين. لكن رغم هذه التطورات القانونية، لا يزال دور المرأة في العمل السياسي أقل من المطلوب، ويعزى ذلك إلى عدة عوامل، منها طبيعة المجتمع المغربي والقيود الذاتية التي تعاني منها بعض النساء في تثبيت وجودهن في المجال السياسي.

نتيجة لذلك، ارتفعت الأصوات من قبل الباحثين ومنظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق المرأة، مطالبة بتمكين المرأة وتعزيز قدراتها لتصبح عنصراً فاعلاً في العمل السياسي، خصوصاً في البرلمانات، بحيث تكون قادرة على إحداث تغييرات جوهرية في مجالات عملها، بدلاً من أن تظل مجرد عدد دون تأثير حقيقي في المؤسسات التشريعية<sup>10</sup>.

يعكس واقع العمل السياسي للمرأة المغربية وجود أسباب جوهرية تعيق مشاركتها الفعالة على الصعيد السياسي، مما يجعل مشاركتها تقتصر على الشكلية، مثل التصويت والتمثيل غير المؤثر. على الرغم من حالة النضج السياسي التي شهدتها المرأة المغربية في العقدين الأخيرين، لا تزال قضية النهوض بها وتعزيز دورها تعد من أعقد القضايا في المجتمع، بسبب وجود العديد من العوامل المؤثرة التي تعرقل الاعتراف بمشاركة المرأة وإعطائها دوراً بارزاً في المجتمع.

وعند الاطلاع على واقع المشاركة النسائية في العمل السياسي، نجد أن هذا الواقع لا يزال مستمراً كما هومع بعض التغييرات الطفيفة. فالأدوار التقليدية المرسومة للمرأة ما زالت قائمة، والقرارات السابقة التي أسفرت عن استبعادها من

<sup>10</sup> د أمل هندي الخذغلين، المرأة العربية والعضوية البرلمانية من التمثيل إلى التفعيل، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية. ص

الفاعلية السياسية لا تزال سارية المفعول. وتُضاف إلى ذلك مجموعة من العوامل التي تسهم في تكريس هذا الواقع، مما يعرقل مشاركتها في صنع القرار السياسي. أبرز هذه العوامل يمكن تلخيصها في الحدود الاجتماعية والثقافية، حيث أن المفاهيم السائدة عن أدوار المرأة في المجتمع ما زالت تضع قيودًا على مشاركتها في العمل السياسي، والحدود القانونية والسياسية التي تتجلى في نقص التشريعات الفاعلة لضمان تمثيل نسائي حقيقي في المؤسسات السياسية وصنع القرار.

### الفقرة الأولى: الحدود الاجتماعية والثقافية للتمثيلية السياسية للمرأة

يمكن ربط العديد من العوائق بالعوامل الاجتماعية والثقافية التي تعكس انتشار المعتقدات والأعراف الأبوية التي تنظم مختلف جوانب الحياة الشخصية والدينية والاقتصادية والسياسية. فقد أسفرت التوقعات المختلفة حول الأدوار الاجتماعية لكل من المرأة والرجل عبر التاريخ عن انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين النساء، مما قلل من قدرتهن على ممارسة حقوقهن السياسية والمدنية. ومع أن العديد من البلدان تعمل اليوم على سد هذه الفجوة في التعليم، فإن التوقعات والمعايير الأبوية لا تزال تؤثر بشكل ملحوظ على التمثيل السياسي للمرأة، حيث يتم تحديد أدوار محددة للمرأة والرجل وأشكال تمثيلهما.

وتزداد هذه المسألة تعقيدًا بسبب التصورات السائدة التي تعتبر السياسة مجالًا يهيمن عليه الذكور وغير آمن للنساء. بالإضافة إلى ذلك، تساهم التفسيرات الدينية المحافظة التي تبرر إقصاء المرأة عن المجال السياسي، فضلاً عن الرفض الواسع من بعض الأفراد والحركات في المنطقة تجاه الحركات النسائية، في تعزيز هذا الواقع وتقييد مشاركتها الفعالة.

إن كل ما يُعتبر فئات أو اتجاهات أو عادات أو معايير اجتماعية تُمثل قيمة معينة للسلوك، يُصنف ضمن الموروث المجتمعي الثقافي. وفي كثير من الأحيان، يمارس هذا الموروث تأثيرًا قهريًا على الأفراد، حيث يتبعون ما هومتوارث ومتعارف عليه دون أدنى رغبة في تمحيصه أو التأكد من مدى ملاءمته للزمن الحاضر.

لا يمكننا إنكار أن المجتمع المغربي لا يزال يتمتع بطابع تقليدي وأبوي. ولكنه ليس تقليديًا بالمعنى التراثي الصرف، كما أنه ليس معاصرًا بالمعنى الحدائوي. بل هو مزيج من القديم والحديث، حيث أسفرت المواجهة مع الحضارة الغربية

الحديثة عن تغييرات كبيرة، ولكن لم تؤد هذه التغييرات إلى استبدال النظام القديم، بل تم تحديثه دون تغييره جذريًا. من هنا، نشأ النظام الأبوي المستحدث وحضارته المخضمة التي نعيش في ظلها اليوم<sup>11</sup>.

#### أولاً: الحدود الثقافية

يعد الموروث الثقافي الوعاء الحاضن الأكبر للعقلية المجتمعية العامة التي تحدد القيم والمعايير الخاصة، وفي مجتمعاتنا العربية وخاصة في المجتمع المغربي، تكاد تكون هذه القيم والمعايير مرتبطة بشكل أكبر بالنساء وبوضع المرأة. غالبًا ما يتم وضع المرأة في قالب معين ينظر إليها من خلاله، مع الأخذ في الاعتبار الرضا الاجتماعي، حيث تظل العوائق أمام مشاركتها السياسية تتجسد في الأعباء المنزلية وضيق الوقت، حيث تقوم بالجهد المنزلي الذي يفوق ما يقوم به الرجل بأربعة أضعاف، وتسمى هذه الأعمال "أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر". كما تعمل الأعراف الاجتماعية على إعاقة مشاركتها، إذ تُضفي نوعًا من القدسية على صورة المرأة المتزوجة التي ترعى الأطفال. كما توجد قناعة سائدة بأن الرجل أكثر قدرة على الانخراط في العمل السياسي مقارنة بالمرأة.

قد يبدو القول بسهولة تغيير النظرة الاجتماعية للمرأة والعمل على تغيير النظرة الدونية نوعًا من الخيال، لكن هذا لا يعني الاستسلام لما هو سائد، وإن كان التغيير بطيئًا. لا يمكن فصل الموروث الثقافي عن مصادر هذه الموروثات، فهي ليست مجرد مقولات تم تداولها عبر الأجيال، ولا تقتصر على مجموعة من القيم والمعايير في فترة زمنية معينة. بل هي مرتبطة أيضًا بالموروث التعليمي التراكمي الذي يتم تحصيله من خلال المؤسسات التعليمية والدينية. فالصورة العامة أو النموذج المثالي للمرأة في الذهنية هو صورة نمطية تحظى بنوع من القدسية كلما كان عملها وجهدها منصبًا على المنزل ومُتخذًا شكلاً رعائياً. لذا فإن محاولة تغيير النظرة للمرأة لتصبح نظرة إيجابية، تمنحها حقها كإنسان في المشاركة السياسية والحياة العامة، لا بد أن تأخذ في عين الاعتبار الجوانب المعرفية الأخرى المتحصلة عن طريق المؤسسات التعليمية والتربوية والدعوية، وكذلك الإعلام.

إن هذه الصورة تعمل على تعزيز نمطية النظرة في أذهان كل من الذكر والأنثى، ولا غرابة في أن نجد بعض الدراسات تعزز مقولة أن النساء أيضًا غير داعيات للنساء. فالمحتوى الثقافي وما يفرزه من عنف مبطن تجاه المرأة يتلقاه كلا الجنسين.

<sup>11</sup> هشام شرابي: النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982م، ص 15.

بسبب اختلاف الأدوار المتوقعة من الجنسين، يُنظر إلى المرأة، سواء بين الرجال أو بدرجة أقل بين النساء، بأنها أقل جدارة بين المرشحين للانتخابات. جزئياً، لأنها أقل قدرة من الرجال على حشد الشبكات التي يهيمن عليها الذكور لتوفير خدمات للناخبين، بالإضافة إلى أسباب أخرى. وتعزز الهيمنة الذكورية على المجال السياسي الفكرة السائدة بأن ليس للمرأة مكان يذكر في الحياة السياسية. كما تقول سعاد جوزيف<sup>12</sup>، إن "الهيمنة الذكورية تعزز النظام الأبوي حيث يشكل الذكور وكبار السن الأغلبية الساحقة من أصحاب السلطة السياسية، كرؤساء دول وأعضاء في البرلمان ومسؤولين حكوميين وأعضاء في الأحزاب. وهذا الواقع يعزز بدوره التصورات النمطية بأن الرجل هو أكثر قدرة على القيادة".

وبدوأن المجتمعات الأبوية تتقبل مشاركة المرأة في السياسة أكثر عندما تكتسبها كإرث. وتميل المجتمعات الأبوية إلى إعطاء قيمة للمرأة في أدوار "الرعاية" مثل التعليم والاعتناء بالأعمال المنزلية. وعلى المستوى الفردي، تؤدي التوقعات المرتبطة بأدوار المرأة إلى افتقار الكثيرات إلى الوقت، مما يصعب مشاركتها في الحياة السياسية. ويتعين على معظم النساء أداء دور ثلاثي: العمل المدفوع الأجر، رعاية الأسرة، وتربية الأطفال وبالتالي، فإن المشاركة في الحياة السياسية ستضيف عبئاً أكبر إلى جدولهن الزمني المكتمل بالأصل. كثيراً ما يثني هذا الواقع المرأة عن الترشح في الانتخابات أو التقدم لمناصب في السلطة التنفيذية أو القضائية، على الأقل حتى يغادر الأبناء المنزل. أما الرجل، فلا يُتوقع منه عادة الاهتمام بشؤون الأسرة أو تربية الأطفال، مما يمنحه المزيد من الوقت لبناء حياته المهنية وشبكاته السياسية.

إن دور الثقافة السائدة لم يقتصر على توظيف بعض الأحاديث النبوية التي قد لا تكون موثوقة المصدر أو نسب ما هوليس حديثاً نبويًا للرسول، بل تعدى ذلك إلى التعدي على الأدب الفقهي والفلسفي الذي منح المرأة مكانتها. على سبيل المثال، تم استبعاد ابن رشد من الثقافة العربية المتداولة، والأخذ بمقولات الغزالي التي تتضح فيها النظرة الدونية للانسانية تجاه النساء. هذا الاستبعاد الذي كان له ما يبرره ضمن سياقه الزمني والظرف السياسي الاجتماعي، كان له دور كبير في تكريس دونية النظرة للمرأة. فقد كتب الغزالي: "على الزوج أن يكون سيداً مطاعاً، لا يشارك زوجته ولا يشاورها

<sup>12</sup> سعاد جوزيف أستاذة الأنثروبولوجيا ودراسات المرأة بجامعة كاليفورنيا، ديفيس حاصلة على الدكتوراة من جامعة كولومبيا عام 1975، وهي الرئيسة الحالية لجمعية دراسات الشرق الأوسط في أمريكا الشمالية. وتتناول أبحاثها قضايا الجنسين والعائلات والأطفال والشباب وعلم اجتماع العائلة والأنانية والمواطنة ووضع الشرق الأوسط خاصة لبنان. وهي مؤسسة مجموعة الشرق الأوسط لأبحاث الأنثروبولوجيا (حالياً: قسم الشرق الأوسط بجمعية الأنثروبولوجيا الأمريكية)، ومؤسسة ومنسقة جمعية بحث العلاقات الأسرية في العالم العربي وجمعية الشرق الأوسط للدراسات النسائية ومحررة «موسوعة المرأة والثقافة الإسلامية»، ومؤسسة برنامج دراسات الشرق الأوسط وجنوب آسيا بجامعة كاليفورنيا. كما أنها مؤسسة ووسيلة الجامعة الأمريكية في بيروت والجامعة الأمريكية بالقاهرة والجامعة اللبنانية الأمريكية واتحاد جامعة بيرزيت.

ويعمل بخلاف أمرها، وأن المرأة تتصف بركافة العقل، وعليها أن لا تخرج من البيت ولا تختلط مع الرجال، وأن الزواج نوع من الرق<sup>13</sup>.

قد تبدو أقوال الغزالي غير ذات قيمة لو كانت تعبر عن وجهة نظر فردية، إلا أنها حظيت بقبول اجتماعي واسع لدرجة أن كتابه طبع عشرات المرات. من هنا نستطيع أن نقدر مدى خطورة الأدب الذي يتم تناوله على نطاق واسع وعلى مدى عقود، مما يشكل حاجزاً أمام أي حركة تغيير. فالتغيير في الرواسب الثقافية الذهنية غالباً ما يواجه صعوبات تتطلب جهداً مضاعفاً، وربما جرأة تتخطى حدود الزمان والمكان. وأياً كانت سبل التغيير، فإن الثابت هو أن التغيير المطموح إليه لن يتحقق، ولن يستوي حال النساء أويتساوى مع الرجال في المشاركة السياسية، ما لم يتم العمل على تغيير هذه الرواسب التي تغلغت بفعل تقادم الزمن، وعدم وجود بديل كافٍ لمقاومتها أو محو آثارها. ومن هذا المنطلق، يمكننا النظر إلى الثقافة على أنها ذاكرة شعبية، وتلعب دوراً للجماعة كما تلعب الذاكرة الفردية للفرد في حفظ المعلومات. ومن هنا، تمثل الثقافة كل الترسبات الاجتماعية من معتقدات ومعرفة وفن وأخلاق، وهي مرتكز لتحليل السياق الاجتماعي والسياسي. (الجمعية العامة للأمم المتحدة/ التقرير، 2014: 3)

### ثانياً: الحدود الدينية

استخدمت المجتمعات الأبوية في التاريخ تفسيرات غير مسندة محافظة للنصوص الإسلامية لإضفاء الشرعية على إقصاء المرأة عن المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد بررت عدة بلدان عربية إنفاذها للقوانين التمييزية على أساس أنها تستند إلى الشريعة الإسلامية. وعادة من غير المحتمل أن تسعى المرأة في البيئة الدينية المحافظة إلى المشاركة في الحياة السياسية إما بقرار منها أو من أحد أقاربها الذكور. كما أن الأحزاب السياسية الإسلامية من غير المحتمل أن تضم نساء في قوائمها الانتخابية كمنظيراتها من الأحزاب العلمانية، ما لم تكن ملزمة بموجب القانون على القيام بذلك. وهي أيضاً تحبذ تعيين نساء في مناصب وزارية عندما تتاح لها الفرصة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشبكات الإسلامية، بما في ذلك القنوات التلفزيونية والمساجد والمدارس، يمكن تعبئتها لنشر الفكر المحافظ المناهض لتمثيل المرأة في الحياة السياسية.

<sup>13</sup> رشا أحمد عواد النعيمات: مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية ودراسة المعوقات وسبل معالجتها (1954-2020)، رسالة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ص 59-60.

وأشارت ناشطة يمنية رائدة في مجال حقوق المرأة إلى أن كل مؤتمر عقدته أو حلقة عمل إرشادية نظمتها للمطالبة بالتمثيل السياسي للمرأة أو إدخال نظام الحصص، قابله الكثير من الخطب المضادة لهذه المطالبات في آلاف المساجد في البلاد. بيد أن المعدل المنخفض للتمثيل السياسي للمرأة في المنطقة، لا يمكن أن يعزى حصرا إلى هيمنة الإسلام كدين كما يعتقد البعض. فبعد إلقاء نظرة سريعة على الدول الإسلامية خارج المنطقة العربية، تبين أن في إندونيسيا مثلا، حصلت النساء على 17 في المائة من الأصوات دون الاعتماد على نظام الحصص في انتخابات عام 2014. وتمكنت المسلمات في تركيا، مثل تانسوسيلير مثلا، من الوصول إلى أعلى المناصب في البلاد قبل عقود من المرأة الأمريكية. وفي بنغلاديش وموريشيوس، القادة هم نساء مسلمات .

وحتى في المنطقة العربية، خطت بعض الدول حيث الغالبية المسلمة خطوات كبيرة من ناحية زيادة نسبة الوزارات والموظفات في الخدمة العامة والبرلمانيات والقاضيات. ويبين استطلاع لمؤسسة غالوب أجري في ستة بلدان عربية أن ما من ارتباط كبير بين التقيد بتعاليم الإسلام والافتقار إلى دعم حقوق المرأة .

وبالإضافة إلى ذلك، هناك مزيد من الأدلة تشير إلى أن النصوص القرآنية يمكن استخدامها كقوة موجهة لتمكين المرأة، بما في ذلك في المجال السياسي. وتبين هذه الأمثلة أن الإسلام في حد ذاته لا يشكل عائقا أمام التمثيل السياسي للمرأة، بل أن العائق ينبع من تفسير الإسلام لصالح النظام الأبوي<sup>14</sup> .

إن الفهم السلبي والخاطئ للدين من خلال تصور الإسلام على أنه مجرد طقوس وعبادات وأن المرأة في الإسلام مأمورة بالبقاء في البيت وعدم مشاركتها في أمور الحياة العامة، وتفسير آية القوامة بأنها ملكية خاصة تمنح للجميع على المرأة وكأنها دعوة للاستعباد والرق.

يتداول العامة نصوصا منسوبة للرسول صلى الله عليه وسلم من أجل إقصاء دور المرأة وتهميشها دونما التحقق من السياق الذي قيل فيه الحديث ودون التحقق من صحته أيضا منها:

- الشؤم في ثلاثة: (الفرس والمرأة والنار) صحيح البخاري
- يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب الأسود.
- طاعة المرأة ندامة.

<sup>14</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، " التمثيل السياسية للمرأة في المنطقة العربية - الأمم المتحدة ESCWA، 2017-3، ص 32.

- شاوروهون وخالفوهون
  - لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه علمها
  - لا تسكنوهن الغرف ولا تعلموهن الكتابة
  - دية المرأة نصف دية الرجل: جاءت النصوص الشرعية الصحيحة تثبت بأن دية المرأة المسلمة الحرة على النصف من دية الرجل المسلم الحر.
  - صلاة المرأة في دارها خير من صلاتها في المسجد: دل هذا الحديث على أنه كلما كان المكان أستر للمرأة وأبعد عن اختلاطها بالرجال كانت الصلاة فيه أفضل بالنسبة لها، وهذا لا يعني أنها لا يجوز لها أن تصلي في المساجد.
  - أكثر أهل النار من النساء: هوما ثبت في البخاري ومسلم وغيرهما ولفظه كما في صحيح مسلم
  - خلقت المرأة من ضلع أعوج: صحيح ورواه الشيخان في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم
  - ناقصات عقل ودين: الحديث الذي ورد في السؤال رواه البخاري ومسلم، والحديث ليس فيه أي انتقاص لقدر المرأة ومكانتها فالله سبحانه وتعالى قد جعل معيار التفاضل هو التقوى .
  - تقبل المرأة وتدبر بصورة شيطان.
- هذا بالإضافة إلى الكثير من المرويان والتراث الشفاهي الذي ينسب اعتبارا للدين دونما تحقق، إذ أن العقلية الذكورية التي تنتقص من مكانة المرأة تتحايل على النص الديني وتحوره بما يتناسب والمزاج العام، ونحن هنا لسنا بصدد الحكم عليها من منظور صحتها أو عدمه بقدر ما نعني بسوء توظيفها اجتماعيا وبما يزيد من الهوة والتمايز بين الرجل والمرأة .
- إن المطلع على كتاب " إحياء علوم الدين " للإمام الغزالي (ت 505 هجري) وهو كتاب دائع الصبوت ويحظى بقبول وتقدير اجتماعي حتى أنه طبع عشرات المرات، يجد اجابة عن تساؤل: كيف نظر الإمام للمرأة وكيف تعامل معها وبالتالي كيف انعكس ذلك في تعزيز النظرة السلبية للمرأة .
- يبدأ الإمام في الجزء 2 من كتابه، صفحة 24 بسرد "القواعد المثلى" للمعاشرة الزوجية، فعلى الزوج أن يكون سيدا مطاعا، لا يشاور زوجته، بل يعمل بخلاف أزمها، لأن "طاعة المرأة ندامة" وكيد النساء عظيم، فليكن على حذر منهن،

والمرأة إذا أكرمتها أهانتك، لأن سوء الخلق وركاكة العقل طبيعة فيهن، ومنها: أن المرأة لا تخرج من البيت، ولا ترى الرجال، ولا يراها الرجال، والزواج عند الإمام نوع من الرق، والزوجة رقيقة عند زوجها، وعلما طاعته طاعة مطلقة.<sup>15</sup> كان تأثير الإمام الغزالي في الثقافة العربية طاغيا، وساهم في تشويه النظرة للمرأة بافتراضها مخلوقا ناقصا وتابعا، وهذا تطلب ردا من ابن رشد حقا، إلا أن المزاج العام والثقافة السائدة بقيت تركز على مقولات الغزالي التي تتوافق مع البنية الفكرية التي انتقصت من شأن المرأة.

تعد هذه النظرة المشوهة للمرأة من الأسباب التي بلورت الأفق الثقافي الاجتماعي للمجتمعات العربية وشكلت إطارها المرجعي، لمن جاء بعد الإمام الغزالي من العلماء والأدباء في القرون التالية وصولا إلى القرن الثامن الهجري حيث ظهر كتاب الكبائر للإمام الذهبي 748 هـ ليردد فيه المقولات المنقوصة للمرأة بل كان أكثر قتامة، فالمرأة كلها عورة، ويخشى جانبها وان خرجت استزلها الشيطان.

لقد اشترك في تصوير المرأة بهذه الأفكار المشوهة وإنتاجها وترسيخها في البنية الثقافية المجتمعية الممارسة سلوكا معظم أهل الفكر والأدب أيضا، من مفكرين وأدباء وشعراء، ولم تقتصر فقط على علماء الدين، حتى أنها أصبحت ثقافة اجتماعية متوارثة تعكسها المناهج التعليمية والخطب الدينية.<sup>16</sup>

إن الدين أو الثقافة الدينية لأي مجتمع ما هو إلا امتداد لوعاء الثقافة المجتمعية الأكبر، فهوما يشتمل عليه من قيم ومحددات سلوكية يؤثر ويتأثر في البيئة التي يكون فيها ويفرض فيها مجموعة قيمه وتعاليمه، لذا فإن تأثر المجتمع بعاداته وتقاليده وممارساته بتعاليم وأثر الدين يعد من البديهيات، غير أنه من الأهمية أن ندرك بأن ليس كل ما يقال عن الدين هو من الدين وليس كل متناقل ديني شفاهي بين العامة بمثابة قاعدة دينية، فالمجتمع يضيف بعض تفسيراته على النصوص أحيانا، وقد يسيء فهم بعضها في حين آخر، وقد يخضع النص والحادثة المحكية إلى المزاج المجتمعي وبما يتناسب مع العادات والقناعات الخاصة، لذا نجد أن المرأة على الرغم مما حظيت به من اهتمام من قبل الدين وعلى الرغم من أنه أنصفها وأقر بحقوقها إلا أن تحوير بعض النصوص الدينية ومحاولة فهمها على محمل الانتقاص من شأن المرأة فيما روي من أحاديث قد تكون ضعيفة قد عملت على إضفاء مسحة دينية على القناعات المجتمعية.

<sup>15</sup> (إحياء علوم الدين للغزالي) (أبو حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي، دار المعرفة - بيروت، عدد الأجزاء 4)

<sup>16</sup> رشا أحمد عواد النعيمات: مرجع سابق.

### ثالثا: الحدود الاجتماعية

ساهمت القيم والأنساق الاجتماعية التقليدية السائدة في المجتمع على مدار فترات طويلة من الزمن في تكوين تصورات وأفكار محددة حول مكانة المرأة ودورها، مما أثر على مكانتها في المجتمع وأدى إلى تقليص مشاركتها في العديد من المجالات. ففي أغلب الأحيان، يُنظر إلى الرجل باعتباره الأقدر على تحمل المسؤوليات في الأدوار العامة، بينما يُقتصر دور المرأة على الأدوار الخاصة المتعلقة بالمنزل والأسرة. في هذا السياق، لا تزال بعض الأعراف الاجتماعية، سواء في العالم العربي أو في المغرب بشكل خاص، تروج لفكرة أن المرأة أقل قدرة من الرجل، خصوصاً في المجالات السياسية. ففي الكثير من الأحيان، يُعتبر أن الرجل يتمتع بقدرة أعلى على تحمل تبعات العمل السياسي، مثل اتخاذ القرارات الهامة وتحمل المسؤولية العامة، بينما يُنظر إلى المرأة على أنها غير مؤهلة لهذا الدور، سواء من الناحية الفكرية أو العملية. هذه النظرة التقليدية للمجتمع تجاه المرأة، المبنية على تصورات قديمة عن الفوارق الطبيعية بين الجنسين، تساهم في تعزيز الاستبعاد الاجتماعي للمرأة من الحياة السياسية.

النتيجة هي نشوء نوع من العدائية المستمرة تجاه المرأة، يتمثل في استبعادها من المشاركة الفعالة في الحياة العامة، لا سيما في المجالات التي تُعتبر حكرًا على الرجل، مثل السياسة. هذا الاستبعاد يخلق بيئة مجتمعية غير مواتية لتمكين المرأة من الوصول إلى المناصب القيادية أو المشاركة في صنع القرار السياسي، مما يُقلل من فرصها في تحسين وضعها الاجتماعي والسياسي.

تلعب التنشئة الاجتماعية دورًا محوريًا في تشكيل نظرة المجتمع تجاه المرأة، وهو ما يساهم في عرقلة تقدمها ومشاركتها الفاعلة في المجتمع. تبدأ هذه العملية منذ الصغر، حيث تقوم المؤسسات المختلفة مثل الأسرة، المدرسة، والشارع بتعزيز وتكريس مفاهيم محددة عن دور المرأة مقارنة بالرجل. في الأسرة، قد تجد أن الأدوار التقليدية تُرسخ من خلال المهام اليومية التي تُسند إلى الرجل والمرأة، حيث يُنظر إلى الرجل باعتباره الأقدر على تولي الأدوار العامة والخوض في التحديات الكبرى، بما في ذلك السياسة وأمور الحكم، بينما يتم حصر المرأة في الأدوار الخاصة داخل المنزل والأسرة.

وفي المدرسة، لا تقتصر المناهج التعليمية على غرس فكرة أن المرأة يمكنها أن تتفوق في كل المجالات مثل الرجل، بل غالبًا ما تركز على تخصصات معينة تُعتبر ملائمة لها، ما يعزز من فكرة التفرقة بين مجالات الرجل ومجالات المرأة. حتى في الشارع، تظهر هذه التفرقة في المواقف الاجتماعية المختلفة، حيث يُنظر إلى المرأة على أنها أقل قدرة على خوض

التحديات السياسية والاجتماعية المعقدة، مما يؤدي إلى تعزيز الفكرة السائدة بأن الرجل هو الأنسب لتولي المسؤوليات العامة. من هنا، نجد أن الرجل في المجتمع غالبًا ما يرفض رفضًا قاطعًا مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ويعتبر ذلك تحديًا للنظام الاجتماعي القائم.

علاوة على ذلك، يشهد المجتمع المغربي صراعًا بين تيارين رئيسيين: التيار الحداثي الذي يدعوا إلى تعزيز دور المرأة في مختلف المجالات، بما في ذلك الحياة السياسية، والتيار القبلي والديني الذي يصر على إبقاء المرأة في نطاق الأدوار التقليدية المحصورة في المنزل والأسرة. هذا الصراع يعكس التباين العميق بين رؤية الحداثة التي تسعى إلى تمكين المرأة وتوسيع مشاركتها، ورؤية تقليدية تتمسك بمكانة الرجل في الحياة العامة وتُعرف المرأة بمكانتها ضمن الحدود الأسرية فقط. وفي قلب هذا الصراع يظهر التيار الحكومي الذي غالبًا ما يتأرجح بين دعم الحداثيين في بعض الأحيان، بينما يميل إلى قبول الآراء التقليدية في أحيان أخرى، ما يؤدي إلى تأخير أي تقدم حقيقي في قضية تمكين المرأة. ونتيجة لذلك، يبقى المجتمع المغربي في حالة من الجمود فيما يخص تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، حيث لا يتضح الاتجاه الفعلي في دعم حقوق المرأة السياسية.

إذن، تتضح المعضلة الكبرى في كيفية حسم هذا الصراع بين التيارات المختلفة. وكيف يمكن التغلب على التحديات التي تواجهها المرأة في المجتمع في سبيل ضمان مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية، وخاصة في ظل التأرجح السياسي بين تيارات مختلفة.

إن مسؤولية عدم المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية والاجتماعية لا تقع فقط على المجتمع، بل تشمل أيضًا الأدوار التي تُسند إلى المرأة في المجتمع والتي تضعها أمام معادلة معقدة. على الرغم من تطور دور المرأة في العديد من المجالات، لا يزال عليها أن تتحمل الأعمال التقليدية في المنزل، بالإضافة إلى أداء مهام خارجة، مما يثقل كاهلها ويزيد من صعوبة مشاركتها الفاعلة في المجالات العامة. في الوقت نفسه، يتمسك الرجال بمكاسمهم التقليدية، حيث يظل النظام الاجتماعي قائمًا على تصنيف الأدوار بحسب الجنس، ما يعيق تقدم المرأة في المجتمع. هذا التفاوت بين التغيير المادي الذي يشهده المجتمع وبين الوعي الاجتماعي للمرأة المغربية يشكل أحد أبرز العوامل التي تحول دون مشاركتها الفعلية في الحياة

العامة. فالمرأة، رغم قدرتها على أداء أدوار مهنية واجتماعية متميزة، إلا أن النظرة التقليدية التي ترى أنها مخصصة للأدوار الخاصة تقيد تطورها في المجتمع<sup>17</sup>.

تتجلى هذه المعوقات أيضاً في النظرة السلبية التي تتبناها المرأة تجاه نفسها، إذ إنها غالباً ما استكانت لتلك النظرة التقليدية السائدة في المجتمع. وقد أدت هذه النظرة إلى تقليص دورها في الحياة العامة وجعلها تقبل بالحصار الذي يفرضه المجتمع عليها، مما يحرمها من فرص المشاركة الفاعلة في شتى المجالات.

كما أن غياب ثقافة الديمقراطية داخل الأسرة والمجتمع يشكل أحد التحديات الأخرى التي تقف أمام تمكين المرأة. ففي العديد من الأسر والمجتمعات، يتم اتخاذ القرارات بشكل أحادي الجانب، دون إشراك المرأة في صنع القرار. وهذا يعزز من إحساسها بالعجز ويحد من قدرتها على التأثير في الحياة العامة. لذلك، يعد إشاعة ثقافة الحوار الديمقراطي داخل الأسرة والمؤسسات التربوية والاجتماعية أمراً بالغ الأهمية لترسيخ تقاليد المشاركة والعدالة بين الرجل والمرأة.

علاوة على ذلك، فإن عدم المساواة والحرمان الاجتماعي يعوقان مشاركة المرأة الفعالة في المجتمع. فالمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والسياسية تعتبر من أهم عناصر الاندماج الاجتماعي، وعندما تُستبعد المرأة من هذه الأنشطة، يُحرم المجتمع من إمكاناتها وقدراتها التي يمكن أن تساهم في تحسين الوضع الاجتماعي والسياسي. الاستبعاد الاجتماعي ليس مجرد أمر شخصي أو متعلق بتدني القدرات الفردية، بل هو انعكاس لبنية اجتماعية محددة ورؤى ضيقة تُقيد من فرص المشاركة الفاعلة للنساء في شتى مجالات الحياة.

هذا الاستبعاد لا يقتصر على الحياة الاجتماعية فقط، بل يمتد إلى الحياة السياسية أيضاً. وعلى الرغم من بعض المحاولات من السلطات لتجميل الوضع من خلال قرارات قد تُظهر المرأة في مواقع قادرة على اتخاذ قرارات سياسية أو المشاركة في الحكم، إلا أن تلك القرارات في الغالب تكون شكلية، تهدف إلى إظهار التزام السلطات بمشاركة المرأة، بينما تبقى المرأة في الواقع مُستبعدة عن التغيير الفعلي في المجال السياسي. هذه القرارات التزيينية لا تشكل مشاركة حقيقية،

<sup>17</sup> ذ. عبد القادر عرابي: المرأة العربية بين التقليد والتجديد، في المرأة العربية بين نقل الواقع وتطلعات التحرر، مسلسل كتب المستقبل العربي، العدد 15،

بل هي مجرد خطوة على طريق إبراز الصورة الجمالية لمشاركة المرأة في الحياة العامة دون أن تكون هناك فعلاً آليات لتمكينها من اتخاذ قرارات أو المشاركة في التأثير على السياسات<sup>18</sup>.

إذن، التحدي الأكبر يكمن في كيفية تجاوز هذه المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحد من دور المرأة في المجتمع، والعمل على خلق بيئة من المساواة الحقيقية التي تتيح للمرأة المشاركة الفاعلة في جميع المجالات، خاصة السياسة، من أجل بناء مجتمع أكثر عدلاً وشمولية.

إلى جانب العوامل الاجتماعية والثقافية التي تقيد دور المرأة في الحياة السياسية، هناك تصورات سائدة بشأن المجال السياسي ذاته والتي تُعتبر بمثابة عقبة إضافية أمام مشاركة المرأة الفاعلة فيه. من أبرز هذه التصورات هو أن المجال السياسي يُنظر إليه على أنه "لعبة قذرة"، يسودها الفساد، وأحياناً العنف، مما يجعله مجالاً غير آمن بالنسبة للمرأة. هذا التصور يعزز من فكرة أن المرأة قد تدفع ثمنًا باهظاً لممارستها لحقوقها السياسية، وهو ما يشكل رادعاً قوياً يحول دون سعيها للانخراط بشكل أكبر في العمليات السياسية.

في الواقع، عندما تتخذ المرأة قرار الترشح أو محاولة الترشح للانتخابات، فإنها غالباً ما تواجه حملات تشهير كبيرة، قد تتجاوز بكثير حجم الحملات التي يتعرض لها نظراؤها من الرجال. فالنظرة الاجتماعية السائدة ترى أن المرأة التي تتحدى الأعراف المحافظة والأدوار المألوفة لها كامرأة يجب أن تُسحب إليها جميع التفاصيل المتعلقة بحياتها الخاصة، سواء كانت حقيقية أو ملفقة، لتُعرض على وسائل الإعلام في محاولة لتشويه سمعتها. وتصل هذه الحملات في بعض الأحيان إلى تهديدات جسدية مباشرة وأشكال أخرى من التهريب.

وعلى الرغم من أن هذه القضايا لا تقتصر على المنطقة العربية، إلا أن الظروف السياسية والأمنية غير المستقرة في العديد من البلدان العربية تزيد من خطر تهديد سلامة النساء المشاركات في الحياة السياسية. وهذا يتجلى بشكل خاص في حالات اغتيال أو محاولة اغتيال نساء ناشطات سياسياً، مثل اغتيال النائبة العراقية لمياء عبد خدوري في عام 2005، والناشطة الليبية سلوى بوقع يقيص في عام 2014، وكذلك محاولة اغتيال الصحافية اللبنانية مي شدياق في عام 2005. وقد قامت بعض الجماعات الدينية المتطرفة في المنطقة بتجميع "قوائم موت" تضم ناشطات من المجتمع المدني والنساء

<sup>18</sup> نفس المرجع السابق ص 12-13.

المشاركات في الحياة السياسية. فمثلاً، تم إصدار فتوى دينية بحق الكاتبة والناشطة اليمنية بشرى المقطري تطالب بإعدامها بعد أن كتبت مقالاً عن العنف الذي تتعرض له "مسيرة الحياة الشبابية السلمية" في عام 2012.

تواجه النساء اللواتي يسعين إلى المشاركة في الحياة السياسية أيضاً تهديدات عنف جنسي. ففي عامي 2011 و2013، تم الإبلاغ عن عشرات حالات التحرش الجنسي التي وصلت أحياناً إلى حالات اغتصاب جماعي في ميدان التحرير في القاهرة ومحيطه، حيث استغل بعض الرجال الفوضى التي سادت خلال الانتفاضات الشعبية لممارسة هذا العنف.

وفيما يتعلق بالمسح الذي أجرته مؤسسة غالوب في أعقاب انتفاضات 2010 في بعض البلدان العربية مثل تونس وسوريا وليبيا ومصر واليمن، تبين أن أحد أكبر العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في المجال السياسي هو عدم شعورها بالأمان والاحترام. ففي مصر، على سبيل المثال، أعربت 37% من النساء اللواتي يشعرن بالأمان أثناء التجول في الشوارع ليلاً عن خشيتهم من التعبير عن آرائهن السياسية علناً. كما أبدت 45% من النساء اللواتي لا يشعرن بالأمان أثناء التجول ليلاً نفس المخاوف. وفي تونس، قدمت معظم النساء السياسيّات تقييماً سلبياً للقانون والنظام وأعربن عن انعدام ثقتهن في المؤسسات الوطنية مقارنةً بالرجال. وكانت هذه المشاعر مرتبطة بشكل كبير بزيادة الشعور بانعدام الأمن، خاصة في ظل ما يتعرض له المجتمع من مخاطر عامة، وكذلك في ظل تزايد العنف الذي تواجهه النساء. هذا الوضع يشكل بدوره عائقاً رئيسياً أمام وجود المرأة في الأماكن العامة ومشاركتها الفاعلة في السياسة.

كل هذه العوامل تساهم في خلق بيئة غير آمنة ومقيدة للمرأة، مما يقلل من فرص مشاركتها الفعلية في الحياة السياسية ويعوق تطورها في هذا المجال الحيوي.

#### الفقرة الثانية: الحدود القانونية والسياسية

إن الاقتصار على تعديل القوانين الخاصة بنظام الانتخاب وحده لا يعد كافياً لضمان انخراط النساء الفعلي في العمل السياسي. فعلى الرغم من أهمية تمكين النساء من الوصول إلى المقاعد السياسية عبر الوسائل القانونية، إلا أن هذا التمكين يجب أن يتجاوز مجرد تعديل الأطر الانتخابية ويشمل تمكين النساء من عدة جوانب حياتية أخرى، مثل الجوانب الاقتصادية والعلمية والاجتماعية. إذ لا يمكن الحديث عن تمكين حقيقي للمرأة إذا كانت تواجه تحديات اقتصادية أو تعليمية تعيق قدرتها على الوصول إلى المناصب السياسية أو ممارسة دورها الفاعل في الحياة العامة.

ومن أجل تحقيق تمكين شامل للمرأة، لابد من وضع حزمة من القوانين الخاصة التي تستهدف تعزيز مكانتها في المجتمع بشكل عام، وبالخصوص في المجال السياسي. فتمكين النساء لا يقتصر على مجرد فرض نظام الكوتا أو تخصيص حصص معينة للنساء في الانتخابات، بل يجب أن يشمل أيضاً تطوير سياسات دعم تمكن المرأة من أن تكون متمكنة اقتصادياً وعلمياً، مما يعزز قدرتها على المشاركة الفاعلة في العمل السياسي.

وعلى الرغم من أن نظام الكوتا قد يُعتبر خطوة إيجابية نحو زيادة تمثيل المرأة في الحياة السياسية، فإن هذا النظام في بعض الحالات قد يعزز التفاوت بين الرجل والمرأة، لأنه يعكس توازناً غير طبيعي ويعتمد فقط على الكوتا دون معالجة القضايا الجذرية التي تؤثر في المرأة. على سبيل المثال، المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تفرض على المرأة دوراً محدوداً في المجتمع قد تظل قائمة، مما يجعلها أقل قدرة على المنافسة في الانتخابات مقارنة بالرجل.

عليه، يجب أن يتعدى تمكين النساء مجرد الحصص أو التخصيصات في الانتخابات، ويشمل إعداد النساء بشكل جاد للعمل السياسي من خلال أطر قانونية تضمن حقوقهن في جميع المجالات، بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والعمل، والمساواة أمام القانون. هذه الأطر القانونية يجب أن تكون شاملة ومتكاملة، بحيث تؤثر بشكل مباشر على قدرة المرأة على المشاركة في الحياة السياسية والمجتمعية بشكل عام، وتساهم في تغيير النظرة الاجتماعية التقليدية التي غالباً ما تُحصر فيها المرأة في أدوار معينة ولا تعترف بقدرتها على الأداء السياسي الفاعل.

إن تطوير الترسنة القانونية هو خطوة أساسية نحو بناء مجتمع متوازن يعترف بحقوق المرأة السياسية ويؤمن بأنها شريك أساسي في بناء المستقبل السياسي والاجتماعي.

كما أشار تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2014، فإن المشاركة السياسية والعامة تواجه العديد من العراقيل التي تشمل التمييز على أساس عدة معايير مثل العرق، الجنس، الدين، الرأي السياسي، الإعاقة، والنسب، وغيرها. حتى في غياب التمييز الرسمي، يمكن أن يؤثر عدم المساواة في الوصول إلى حقوق الإنسان الأخرى على القدرة الفعلية على ممارسة الحق في المشاركة السياسية. وبالتالي، لا يمكن النظر إلى تقييد المشاركة السياسية بشكل ضيق، بل يجب أن يتم فهمه في سياق أوسع يشمل معوقات اجتماعية وثقافية قد تحد من قدرة الأفراد على التفاعل مع الشؤون العامة.

وفيما يتعلق بالتمييز على أساس الجنس، فإن هذه الظاهرة ليست محلية فقط، بل هي مشكلة عالمية تتباين نسبتها من مكان لآخر، حيث لا تزال المرأة في كثير من البلدان تواجه معوقات ثقافية وقانونية تمنعها من المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. وفي المغرب، على الرغم من التحسن التدريجي في قضايا تمكين المرأة، ما زالت المشاركة السياسية للمرأة تخضع لعدد من التحديات الكبيرة.

وفي سياق نضال المرأة المغربية، يلاحظ أن مشاركتها السياسية شهدت تطوراً نسبياً، حيث بدأت أولاً بالمطالبة بحقوقها عبر الاحتجاجات والمطالب، ثم تطورت هذه المطالبات لتشمل نضالاً قانونياً لتمكين المرأة من حقها في المشاركة السياسية، وقد تم إقرار بعض القوانين التي سمحت لها بدخول المعترك السياسي. ورغم ذلك، تظل هذه المشاركة في المغرب محدودة وغير مرضية لكثير من النساء، كما أنها لم تكن نتيجة لتطور ثقافي أو اجتماعي حقيقي يدعم مكانة المرأة في المجتمع، بل كانت في كثير من الأحيان مجرد تحركات سياسية استجابة لضرورات داخلية وخارجية.

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية في المغرب، رغم تسجيل حضورها وأدائها في العديد من المناصب السياسية والقيادية، لا تزال غير متكافئة مقارنة بمشاركة الرجل، والعديد من المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة لا تزال قائمة. في هذا السياق، يظهر تساؤل كبير: هل كانت الحصص المخصصة للنساء وفق نظام الكوتا مفيدة لها أم أنها ساهمت في تقييد طموحاتها السياسية ومنعتها من إثبات نفسها كمنافسة كاملة في الساحة السياسية؟

مهما كانت الإجابة على هذا التساؤل، فإن الواقع يظل قائماً على وجود معوقات حقيقية تواجه النساء في السياسة والحياة العامة، ومن بين أهم هذه المعوقات:

1. الحدود القانونية: وهي التي تتعلق بالنصوص القانونية التي قد تضمن حقوق النساء بشكل صريح، لكنها في كثير من الأحيان تكون غير كافية أو غير فعالة في تحقيق مشاركة حقيقية وفاعلة للمرأة في المجال السياسي.
2. الحدود الدستورية: حيث قد تحتوي الدساتير على مواد تضمن المساواة بين الجنسين، ولكن التطبيق الفعلي لهذه المواد في مجالات السياسة والحياة العامة قد يظل ضعيفاً في ظل تباين النظرة الثقافية والاجتماعية تجاه دور المرأة.
3. الحدود السياسية: تتعلق بالعوامل السياسية التي قد تتداخل مع المعوقات الثقافية والاجتماعية في منع النساء من الوصول إلى المناصب السياسية. كما أن مواقف الأحزاب السياسية والمجتمع بشكل عام قد تظل حواجز إضافية أمام تمكين المرأة في المجالات السياسية.

إذن، تبقى مشاركة المرأة المغربية في الحياة السياسية مشروطة بتطوير وتفعيل المزيد من الإصلاحات القانونية والدستورية التي تضمن لها حريات وحقوق متكافئة مع الرجل، وتفكيك المعوقات الاجتماعية والثقافية التي تحد من قدرتها على المنافسة السياسية بشكل كامل.

### أولاً: الحدود القانونية

على الرغم من أن معظم الدول العربية قد قامت بإلغاء القيود القانونية التي كانت تحد من قدرة النساء على التصويت والترشح، إلا أن القدرة الفعلية على ممارسة هذه الحقوق لا تزال تعترضها عوائق قانونية غير مباشرة. فعلى الرغم من أن المرأة في كثير من البلدان العربية تتمتع، بموجب القوانين المدنية، بحقوق متساوية مع الرجل في ما يتعلق بالتصويت والترشح للانتخابات، فإن التمييز القانوني يظهر بشكل جلي في قوانين الأحوال الشخصية والأسرة. تتسم النظم القانونية في العديد من الدول العربية بتعددية تشريعية، حيث توجد منظومة قانونية مزدوجة تتكون من القانون المدني، الذي يعتمد في العديد من الحالات على النظم القانونية الغربية مثل قانون نابليون أو القانون العام الأنجلوسكسوني، من جهة، وقانون الأحوال الشخصية، الذي يعتمد بشكل أساسي على التفسيرات الدينية والاجتماعية التي تركز النظام الأبوي، من جهة أخرى. في ظل هذا التوازن القانوني، يتم منح النساء مساواة في الحقوق في المجال العام، إلا أن هذا التماثل يتوقف عند مفترق الطريق عندما يتعلق الأمر بقوانين الأسرة والأحوال الشخصية، التي قد تفرض قيوداً قد تكون أشد قسوة على حقوق المرأة.

ومن هنا، يبرز التناقض الواضح بين القانون المدني، الذي يكفل للمرأة الحق في المشاركة السياسية، وبين القوانين الدينية الخاصة بالأحوال الشخصية، التي قد تضع قيوداً صارمة على حقوقها في الحياة الخاصة. على سبيل المثال، قد تمنع المرأة من اتخاذ قرارات بشأن زواجها، الطلاق، حضانة الأطفال، أو الميراث بنفس الطريقة التي يفعلها الرجل، مما يقيد قدرتها على المشاركة في الحياة السياسية بفعالية.

إضافة إلى ذلك، توجد بعض الدساتير العربية التي تضمن المساواة بين الرجل والمرأة في المجال العام، مثل المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية، إلا أن هذه الدساتير قد تتجنب تضمين المساواة الكاملة في مجال الحياة الخاصة. هذا يترك المرأة في موقف غير متوازن، حيث قد تتمتع بحقوق متساوية في بعض الجوانب العامة، لكنها تظل

مقيدة في جوانب أخرى تتعلق بحياتها الخاصة والقرارات الأسرية التي تؤثر بشكل مباشر على قدرتها في التفاعل مع العالم الخارجي.

وبناءً على هذه التحديات القانونية، يتضح أن النساء في الدول العربية يواجهن عائقين رئيسيين: الأول هو التمييز المزدوج بين القوانين المدنية وقوانين الأسرة، والثاني هو التناقض بين النصوص القانونية التي تضمن المساواة في المجال العام وبين التطبيق العملي لهذه المساواة في الحياة الخاصة. هذه العوائق تجعل من الصعب على النساء ممارسة حقوقهن السياسية بشكل كامل، وبالتالي تؤثر على تمثيلهن الفعلي في العمليات السياسية.

إن الوضع القانوني غير المتكافئ الذي تعيشه النساء في العديد من الدول العربية له تبعات سلبية بعيدة المدى على ممارستهن لحقوقهن السياسية وبالتالي على تمثيلهن في الحياة السياسية. هذا الوضع يعزز التمييز ويقلل من مصداقية المرأة وقدرتها على المشاركة الفاعلة في الحياة العامة، مما يساهم في إقصائها المستمر من مواقع صنع القرار.

من أبرز هذه التبعات هو استمرار وجود نظام الوصاية في بعض البلدان، والذي يفرض على النساء البالغات الحصول على إذن من ولي أمر ذكر للسفر، سواء داخل البلاد أو إلى الخارج. هذا النظام لا يقتصر على حرية التنقل فقط، بل يمتد إلى قدرة المرأة على القيام بحملات انتخابية أو التصويت، وحتى المشاركة في أشكال أخرى من النشاط السياسي التي قد تعتمد على موافقة الوصي عليها. هذه القيود على التنقل قد تشمل أيضاً حظر قيادة النساء للسيارات في بعض البلدان، مما يزيد من صعوبة تمكين المرأة من التفاعل الفعال في المجال السياسي.

علاوة على ذلك، فإن التحديات القانونية الأخرى تتجسد في القيود المفروضة على حق المرأة في طلب الطلاق في بعض البلدان. ففي حال كانت المرأة تواجه بيئة منزلية لا تشجع على مشاركتها السياسية، فإن هذه القيود تجعل من الصعب عليها مغادرة هذه البيئة وبالتالي تقليل قدرتها على المشاركة في الأنشطة السياسية العامة. وهكذا، تشكل هذه الأحكام القانونية عوائق كبيرة أمام تمثيل المرأة السياسي وتساهم في تهميشها في المجال السياسي والاجتماعي.

أما في ما يتعلق بالسلطة القضائية، فإن العوائق القانونية أكثر وضوحاً. ففي العديد من الدول العربية، لا تزال هناك قوانين تحظر على المرأة تولي منصب قاضية، ولا سيما في المحاكم الشرعية أو الجنائية. غالباً ما يتم تبرير هذا الموقف بالاعتماد على تفسيرات دينية تقول إن المرأة لا يجوز لها العمل في هذه المحاكم وفقاً للشريعة الإسلامية. لكن تجدر الإشارة

إلى أن هذه التفسيرات قد وُجِهت بانتقادات واسعة وأن هناك سجلاً متزايداً من النساء اللواتي تولين مناصب قضاء في العديد من البلدان الإسلامية في المنطقة العربية وخارجها، مما يشير إلى أن هذا الموقف ليس ثابتاً ولا محكوماً. من ناحية أخرى، كانت الدول العربية بطيئة في معالجة التمييز القانوني ضد المرأة. ورغم أن العديد من دساتير هذه الدول تضمن المساواة بين الرجل والمرأة في المجال العام، فإن الفرص أمام المجموعات النسائية المحلية لمواجهة هذا التمييز كانت محدودة. بالإضافة إلى ذلك، تظل هذه الدول أطرافاً في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أن العديد منها قدمت تحفظات على بعض البنود، ولا سيما المادة 2، التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات للقضاء على جميع أشكال التمييز وتعديل التشريعات الوطنية. وقد استندت هذه الدول في تحفظاتها إلى أن بعض الأحكام الواردة في الاتفاقية تتعارض مع الشريعة الإسلامية<sup>19</sup>.

تؤكد هذه المعوقات القانونية أن المساواة الحقيقية بين الجنسين في المنطقة العربية لن تتحقق إلا من خلال الإصلاحات القانونية العميقة التي تتجاوز التعديلات الشكلية وتضمن حقوق المرأة في جميع المجالات، بما في ذلك الحياة السياسية.

رغم أن المغرب قد حقق تقدماً ملحوظاً على الصعيد القانوني في مجال المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أن التحديات المرتبطة بتنفيذ هذه المبادئ على أرض الواقع ما زالت قائمة. فعلى الرغم من أن المرأة المغربية تمتعت بحق التصويت والترشح منذ دستور 1962، إلا أن هذا الحق لم يُترجم إلى واقع ملموس بشكل كامل إلا في عام 2002 مع إدخال نظام الكوتا الذي خصص 30 مقعداً في البرلمان للنساء. ولكن الانتخابات التشريعية لسنة 2003 أظهرت محدودية هذا الإجراء وحاجة المغرب لتطبيق مزيد من تدابير لتمثيل الإيجابي لصالح النساء.

لقد أفضى ذلك إلى إدخال مبدأ المناصفة في دستور 2011، ليُصبح مبدأً دستورياً ملزماً، وهو ما جعل المغرب ينضم إلى الدول التي تطبق مبدأ المناصفة بين الجنسين في المجال السياسي. ويعد ذلك خطوة هامة نحو تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، لكن الطريق لا يزال طويلاً للوصول إلى تمثيل نسائي حقيقي في المؤسسات السياسية.

إن التمكين السياسي للنساء في المغرب يجب أن يُنظر إليه من خلال مقارنة حقوقية شاملة، تُعتمد فيها مبادرات جريئة تتماشى مع العدالة والإنصاف، بما يضمن للنساء تمثيلاً حقيقياً يوازي قوتهم الديموغرافية والاجتماعية

<sup>19</sup> اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، " التمثيل السياسية للمرأة في المنطقة العربية - الأمم المتحدة ESCWA، 2017-3، ص 33.

والاقتصادية. ومن الضروري أن تُستكمل هذه المقاربة عبر آليات مؤسسية وقانونية لمكافحة التمييز الذي لا يزال موجودًا في بعض جوانب الحياة العامة.

وفي إطار هذه المساعي، تُعتبر الانتخابات التشريعية لعام 2021 بمثابة نقطة تحول هامة. فالمغرب مطالب بمراجعة جزء كبير من القوانين لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين في المجال السياسي. كما أن هذا الأمر يتطلب أكثر من مجرد تعديلات قانونية أو تخصيص حصص نسائية في الانتخابات.

إن نجاح هذا التمكين يتطلب فاعلين سياسيين يمتلكون فهمًا حقيقيًا للمسألة النسائية، وقادرين على إدخال تغييرات جذرية في نظرتهم للمشاركة السياسية للنساء بما يتماشى مع المنظومة الحقوقية الدولية. وعلى الرغم من وجود عدد من النصوص التشريعية التي تدعم تمكين النساء، إلا أن المقاربة القانونية وحدها لا تكفي لتحقيق التحولات المجتمعية المنشودة. لا بد من نهج شامل يتجاوز الأرقام والإحصائيات إلى ما هو أعمق من ذلك، بحيث يصبح تمكين المرأة في المجال السياسي أداة حقيقية لإحداث التغيير في المجتمع ككل.

### ثانياً: الحدود الدستورية والسياسية

لقد مثل الدستور المغربي الجديد لسنة 2011 نقطة فارقة في مسار بناء الدولة الديمقراطية، حيث تم وضعه كإطار قانوني يعكس تطلعات المجتمع في تحقيق العدالة والمساواة، وتحقيق الحريات الأساسية. كما أكد الدستور على أهمية تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام، وحقوق المرأة بشكل خاص، في إطار التزام المملكة باتفاقيات دولية تهدف إلى حماية هذه الحقوق.

وقد حرص الدستور على تمكين الديمقراطية التشاركية، وتعزيز دور المجتمع المدني في مسيرة التنمية، كما نص على ملاءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، مما يشكل خريطة طريق لتطوير المنظومة القانونية وضمان العدالة الاجتماعية. في إطار هذه الرؤية، تم إدخال إصلاحات عديدة، من بينها العمل على تكريس استقلالية السلطة القضائية، وتعزيز فعالية الإدارة، وتطوير آليات المشاركة السياسية.

رغم هذه الجهود الطموحة، لا يزال تمثيل النساء في الحياة السياسية يشهد ضعفًا كبيرًا، على الرغم من الحوافز الدستورية والإصلاحات التي تم اتخاذها في مجال النظام الانتخابي. فعلى الرغم من أن الدستور نص على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، إلا أن الواقع السياسي لم يواكب هذه التوجهات بالشكل المأمول. فعلى الرغم من بعض التحسينات التي

تحققت عبر نظام "الكوتا" والتمييز الإيجابي في الانتخابات، لا تزال مشاركة النساء في المناصب السياسية محدودة، ولا تعكس بالكامل الحضور الفعلي للمرأة في المجتمع.

يعود ذلك إلى مجموعة من العوامل التي تعيق تمثيلية النساء، منها العوائق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحد من قدرة المرأة على المشاركة الفعالة في المجال السياسي. ومن هنا تأتي الحاجة إلى تحسين وتفعيل آليات خاصة لدعم النساء في الحياة السياسية، وضمان أن تكون هناك آليات فعالة لتنفيذ مقتضيات الدستور بشكل يضمن المساواة التامة بين الجنسين في مختلف المجالات.

بناءً على ذلك، يتطلب الأمر استمرار الجهود لتطوير النظام الانتخابي وتعزيز آليات المشاركة السياسية للنساء، بما يتماشى مع الطموحات الدستورية والحقوقية، مع توفير بيئة تشريعية تشجع على الانخراط الفعلي للنساء في الساحة السياسية دون قيود أو تمييز.

بالفعل، لا يمكننا إغفال أن النظام السياسي، بمستوياته المختلفة، قد ساهم بشكل كبير في تكريس الفجوة بين المرأة والسياسة. فغياب ضمانات نزاهة الانتخابات وضعف ثقافة الكفاءة والجدارة في اختيار المرشحين أدى إلى تعزيز أفكار تقليدية وضارة بمشاركة المرأة السياسية. فالتخلف المعرفي الذي يعاني منه المجتمع أثر على عملية اختيار النواب والمرشحين، حيث لم تكن دائمًا أولويات الكفاءة والتأهيل هي العوامل الرئيسية في نجاح المرشحين. هذا الوضع ساهم في انتشار الأفكار الرجعية وأدى إلى تراجع في مسار المشاركة السياسية للمرأة، وزيادة الأغلبية الصامتة التي اختارت الانسحاب من الممارسة السياسية، بما في ذلك حق الانتخاب<sup>20</sup>.

تلعب التنشئة السياسية دورًا مهمًا في هذا السياق، حيث تعد وسيلة لنقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر. من خلال عملية التنشئة، يتعرف الجيل الجديد على مفاهيم السياسة وحقوق المواطن، وتُغرس فيه القيم التي تحدد سلوكه المستقبلي في الحياة السياسية. تعتبر الأسرة هي المحور الأول في هذه العملية، تليها المدرسة والأحزاب السياسية. هذه العملية يمكن أن تساهم في تعزيز القيم الديمقراطية أو في تكريس قيم تسلطية تؤثر في سلوك الأفراد السياسي مستقبلًا.

<sup>20</sup> د. فريدة النفاش، عضوة اللجنة المركزية بحزب التجمع المصري

في المجتمعات التي لا تهتم بتعليم الثقافة السياسية وتعزيز القيم الديمقراطية، قد يُستبعد الجيل الجديد من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية. على سبيل المثال، إذا كانت التنشئة السياسية محكومة بقيم الخوف من السلطة أو عدم قبول الآخر، فإن ذلك قد يساهم في ضعف مشاركة الأفراد في العملية السياسية بشكل عام، وفي ضعف تمثيل النساء على وجه الخصوص.

كما أن التنشئة السياسية ليس فقط عملية نقل المعرفة، بل هي أيضاً وسيلة لتشكيل وتوجيه السلوك السياسي للأفراد، وهي تؤثر بشكل مباشر على تصورهم للسلطة والعلاقات السياسية. فعلاقة الفرد بأسرته تلعب دوراً كبيراً في تشكيل توجهاته المستقبلية، حيث يكتسب أول تجربة له مع السلطة من خلال السلطة الأبوية أو العائلية. هذا التوجيه قد يحدد سلوكياته تجاه السلطات الأخرى، بما في ذلك السلطات التعليمية والسياسية.

لذلك، إذا كان الهدف هو تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، يجب أن تكون هناك إستراتيجيات تنشئة سياسية تؤكد على مبادئ الديمقراطية والمساواة، وتعزز من حضور المرأة في المجال السياسي، مع توفير بيئة تعليمية وتربوية تُغني الثقافة السياسية للأجيال الجديدة، وتغرس فيها القيم التي تشجع على المشاركة الفاعلة والمساواة في الحقوق بين الجنسين.

بالفعل، الأحزاب السياسية تشكل جزءاً أساسياً في عملية التنشئة السياسية، حيث تلعب دوراً محورياً في تشكيل القيم والمعتقدات السياسية للأفراد، وتؤثر بشكل كبير في سلوكهم السياسي. تُعد الأحزاب بمثابة مدخل رئيسي للمرأة في المجال السياسي، حيث يمكن أن تكون نقطة الانطلاق لتمكينها من التأثير في الشأن العام. فهي توفر لها الإطار السياسي والمجتمعي الذي يمكنها من تطوير مهاراتها السياسية، وتساهم في تشكيل هويتها السياسية وتعزيز مشاركتها في عملية صنع القرار<sup>21</sup>.

إن دور الأحزاب السياسية في عملية التنشئة السياسية يتجسد في عدة جوانب:

<sup>21</sup> حمزاوي زين العابدين: الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي بالمغرب، بحث منشور على موقع عابد الجابري، (بتصرف)

اطلع عليه بتاريخ 2025/04/23 [https://www.aljabriabed.net/n91\\_01hamzapui.htm](https://www.aljabriabed.net/n91_01hamzapui.htm)

1. التأثير في الرأي العام: الأحزاب السياسية تساهم في توجيه الرأي العام من خلال نشر الوعي السياسي، وتعزيز القيم الديمقراطية، وتشجيع المشاركة المجتمعية. ويمكن من خلال هذه القنوات الوصول إلى المرأة وتحفيزها على الانخراط في العملية السياسية.
  2. تكوين الثقافة السياسية<sup>22</sup>: من خلال برامج التعليم والتدريب داخل الأحزاب، تكتسب الأفراد، بما فيهم النساء، مفاهيم وأساليب العمل السياسي التي تساعدهم على فهم النظام السياسي، وكيفية ممارسة حقوقهم السياسية، خاصة في الانتخابات والمشاركة في صنع القرار.
  3. التربية السياسية: الأحزاب تقدم للمواطنين، بما في ذلك النساء، الفرص لتعلم المبادئ السياسية مثل العدالة، الديمقراطية، المساواة، وحقوق الإنسان. هذه التربية السياسية تساهم في تشكيل قواعد اللعبة السياسية وتوجهاتها.
  4. الاندماج السياسي: الأحزاب تساهم في دمج النساء في العملية السياسية عبر مشاركتهم في الأنشطة الحزبية، والانتخابات، والمناصب القيادية. هذا الاندماج يمكن أن يعزز من تمثيلهن في هياكل صنع القرار السياسي.
- تمامًا، يُظهر الوضع الذي يواجهه النساء في المجال السياسي في العديد من البلدان، بما في ذلك المغرب والدول العربية، فجوة واضحة بين ما هو منصوص عليه في النصوص القانونية والدستورية، وبين الواقع الفعلي للمشاركة السياسية للنساء. هذه الفجوة لا تقتصر فقط على الحواجز القانونية أو المؤسسية، بل تتسع لتشمل العوامل الثقافية والاجتماعية التي تفرض على النساء تحديات إضافية.
- إن التحديات التي تواجهها النساء في دخول السياسة تعكس واقعًا ثقافيًا واجتماعيًا يستند إلى أنماط التفكير الذكوري المهيمن، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على فرص مشاركتهن. رغم أن العديد من الدول قد أضفت الطابع القانوني لحقوق النساء السياسية، إلا أن هذه الحقوق لا تُمارس بشكل كامل من قبل النساء بسبب تقدّم الرجال على مستوى الترشح والتمثيل السياسي، مما يؤدي إلى وضع لا يتماشى مع مبدأ المساواة الفعلية<sup>23</sup>.

<sup>22</sup> تعتبر الثقافة السياسية جزءًا من الثقافة الكلية للمجتمع، بحيث تكتسب مقوماتها ويتجدد طابعها من خلال الثقافة العامة. فهي ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة الأشمل، وبالتالي فالشخص العادي أو رجل السياسة لا يمكنه أن يحمل قيمة سياسية أو يمارس سلوكًا سياسية متناقضًا مع ثقافة المجتمع. وتشكل الثقافة السياسية نسق من بيئة معنوية يعمل من خلالها النظام السياسي ويؤدي وظائفه.

<sup>23</sup> مشاركة المرأة في الحياة السياسية بمصر ودول خرى "Global Partners Governance" ص 31.

هذا الواقع يؤكد على أهمية إحداث تغييرات جوهرية على مستوى الأحزاب السياسية نفسها. كما ذكرت، إصلاح المنظومة الحزبية ودمقرطتها يشكل مدخلاً حيويًا لتحقيق المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية. من خلال تشجيع الأحزاب السياسية على تضمين النساء بشكل حقيقي في هياكلها، سواء من خلال الترشيحات أو داخل الأجهزة القيادية، يمكن تفعيل المشاركة السياسية الفعلية للنساء. ولذا، ينبغي على الأحزاب العمل على خلق بيئة داعمة للمشاركة السياسية النسائية عن طريق:

تعزيز التمكين السياسي للنساء: من خلال برامج تدريبية وتنظيم ورش عمل لتطوير مهارات النساء القيادية في مجال السياسة.

تضمين النساء في المناصب القيادية: مع التأكيد على المساواة بين الجنسين داخل الأحزاب السياسية، وتشجيع النساء على تولي المناصب القيادية وقيادة التغيير داخل الأحزاب.

رفع الوعي العام حول القضايا المتعلقة بالمساواة: من خلال حملات توعية تستهدف المجتمع بشكل عام، بما في ذلك الأعضاء الذكور في الأحزاب، لتعزيز القيم الديمقراطية والمساواة بين الجنسين.

فيما يتعلق بالحق في الاقتراع والتمثيل، بالفعل، يُعتبر ضعف تمثيل النساء في الهيئات التشريعية انتهاكًا للحقوق الأساسية للنساء، وهو يعكس نقصًا في الديمقراطية الحقيقية. هذا الأمر لا يقتصر على الديمقراطيات الناشئة فقط، بل يشمل أيضًا الديمقراطيات الراسخة حيث لا يزال تمثيل النساء في المناصب السياسية دون المستوى المطلوب. ومثل هذا الوضع يعيق تقدم المجتمع نحو تحقيق العدالة والمساواة الكاملة.

لذلك، يجب أن يعتبر ضعف تمثيل النساء في السياسة أمرًا بحاجة إلى إصلاح جذري ليس فقط على مستوى القوانين، بل على مستوى الثقافة السياسية للمجتمع ككل. إن تعزيز مشاركة النساء في صنع القرار السياسي لا يعد مجرد تحسين للنظام الديمقراطي، بل هو أيضًا عامل حاسم في بناء مجتمع عادل ومتنوع يعكس تطلعات جميع أفراد.

صحيح، إن الصعوبات التشريعية والسياسية التي تواجه النساء تعكس تحديات هيكلية وثقافية عميقة في النظام السياسي والمجتمعي. ومع أن القوانين قد تكون موجودة على الورق، فإن التنفيذ الفعلي لتلك القوانين غالبًا ما يعترضه عدد من العقبات، أبرزها هيمنة "النمط الذكوري" في الحياة السياسية. هذا النمط يؤدي إلى وضع قوانين

وممارسات تشجع على المنافسة والمواجهة بدلاً من التعاون التوافقي بين البرامج السياسية، مما يعزز من إقصاء النساء عن الساحة السياسية.

إحدى أبرز النقاط تتعلق بتحديد معايير النجاح في العمل السياسي وفقاً لقيم الذكور، مما يجعل من الصعب على النساء إيجاد مكان لهن في هذا المجال. نظراً لأن معظم النخب السياسية والقيادات الحزبية غالباً ما تكون مهيمنة من قبل الرجال، فإن النساء يجدن أنفسهن مجبرات على التكيف مع معايير تبتعد عن طبيعتهم واهتماماتهم، مما قد يؤدي إلى إما انسحابهن من الساحة السياسية أو تأقلمهن مع "النمط الذكوري" غير المناسب لهن.

أحد أبرز أوجه هذه التحديات يتمثل في الفروق في أولويات صنع القرار. ففي الغالب، تركز البرامج السياسية التي يصوغها الرجال على قضايا تتعلق بالقوة العسكرية أو الاقتصاد، بينما تميل النساء إلى إعطاء الأولوية للقضايا الاجتماعية، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والحقوق الاجتماعية. هذا التوجه يعكس طبيعة الاهتمامات التي تتشكل وفقاً لتجارب النساء الحياتية، ولكنها غالباً ما تُهمش في السياسات الرسمية التي يضعها الرجال.

إضافة إلى ذلك، تساهم الثقافة السياسية السائدة في تقليص فرص النساء في المجال السياسي، حيث تُعتبر السياسة نشاطاً ذا طابع ذكوري قائم على القيم التنافسية. هذا يعزز من فكرة أن السياسة لا تناسب النساء، وهوما يشكل حاجزاً ثقافياً يمنعهن من الانخراط بشكل أكبر.

لذلك، ينبغي التفكير في:

1. إعادة تعريف السياسة: من خلال الترويج لمفهوم السياسة التوافقية التي تركز على التعاون والاتفاق بدلاً من الصراع والمنافسة. ذلك سيساهم في خلق بيئة سياسية أكثر شمولية وملائمة للنساء.
2. تغيير الأولويات السياسية: من خلال تبني قضايا اجتماعية تلبي احتياجات المجتمع بشكل عام، مما يجعل السياسات أكثر توازناً وتعكس اهتمامات جميع فئات المجتمع.
3. إعادة تشكيل الثقافة السياسية: عن طريق زيادة الوعي داخل الأحزاب السياسية والمجتمع بشكل عام حول أهمية مشاركة النساء في العمل السياسي وتقدير الرؤى السياسية التي تعكس تجاربهن وأولوياتهن.

في النهاية، إن معالجة هذه الصعوبات يتطلب تغييرات جذرية في التفكير السياسي، وتشجيع النساء على الانخراط في السياسة بروح جديدة ومتجددة تأخذ بعين الاعتبار دورهن المحوري في بناء مجتمع متوازن وأكثر عدالة<sup>24</sup>.  
ومن أهم العقبات السياسية التي تواجه النساء:

● **سيادة "النمط الذكوري" في الحياة السياسية ومؤسسات الحكم المنتخبة**

أما نمط العمل الذي يهيمن عليه الرجال، فينعكس بدرجة أوضح في برنامج العمل البرلماني الذي يتميز غالباً بالافتقار إلى هياكل داعمة للأمهات العاملات عموماً، ولأعضاء البرلمان من النساء بصورة خاصة. فبالإضافة إلى عملهن الحزبي والانتخابي ومشاركتهن في لجان مختلفة، يستدعي العمل البرلماني من البرلمانيات التشبيك مع أحزابهن على مختلف المستويات الحزبية ومع النساء خارج البرلمان. كما يتعين على المرأة القيام بدورها المحدد لها اجتماعياً في التربية، بوصفها أما وزوجة وأختاً وجدة. وفي الوقت الراهن، لا تأخذ أكثر البرامج البرلمانية ومواعيد جلساتها بعين الاعتبار العبء المضاعف الملقى على عاتق النساء. وتكافح الكثير من البرلمانيات، ليحققن التوازن بين حياتهن الأسرية ومتطلبات العمل، الذي يتطلب منهن العمل إلى ساعات متأخرة والكثير من السفر مع القليل من التسهيلات.  
إلى جانب هذا هناك من يعتبر الأنوثة الفطرية تتعارض مع طبيعة السلوك السياسي على اعتبار أن الميدان السياسي لا يزال عسير صعب المنال، ليس فقط على النساء وإنما هو عسير شاق حتى بالنسبة للقيادة الذين يمارسونها.

● **الافتقار إلى دعم الأحزاب**

تؤدي النساء أدواراً هامة في الحملات وحشد الدعم لأحزابهن، ومع ذلك، نادراً ما يشغلن مواقع اتخاذ القرار داخل هذه الأحزاب. ولا تتعدى نسبة قادة الأحزاب من النساء 11% فعلياً على المستوى العالمي. وعلى الرغم من امتلاك الأحزاب لموارد تمكّنها من إجراء الحملات الانتخابية، فإن النساء نادراً ما يستفدن من هذه الموارد. على سبيل المثال، كثير من الأحزاب لا تقدم الدعم المالي الكافي لمرشحاتها من النساء.

<sup>24</sup> نساء في البرلمان بعيداً عن الأرقام، تصميم النسخة الانكليزية: ترايدلز فورم، السويد - تصميم النسخة العربية: ضحى الملاح، مصر- الترجمة إلى العربية:

تتسم عملية الاختيار داخل الأحزاب السياسية بالتحيز ضد النساء، حيث يتم التركيز على "الصفات الذكورية"، والتي غالبًا ما تتحول إلى معايير لاختيار المرشحين. وبإمكان "الحرس القديم" إعاقه النساء ومنعهن من الاندماج في العمل الحزبي، مما يؤثر بدوره على النظرة إليهن. إضافة إلى ذلك، لا توضع النساء غالبًا في مواقع ضمن القوائم الحزبية المرشحة للفوز بشكل كبير.

عمومًا، تُعدُّ المرأة أكثر عرضة لصعوبة اتخاذ قرار دخول معترك السياسة. فما إن تتخذ القرار، حتى يكون عليها تحضير زوجها وأطفالها وأسرته لهذا القرار. وعندما تتغلب على تلك العقبات وتبدأ مسيرتها السياسية، يبدأ الطامحون الذكور الذين تتنافس معهم في نشر شتى أنواع القصص عنها. وعند وصول اسمها إلى قادة الحزب، لا يتم اختيارها لأنهم يخشون فقدان مراكزهم.

- تتمثل إحدى الفرضيات الشائعة في أن المرأة تنجح فقط بمساعدة "الكوتة"، وأنها تشارك في السياسة بفضل هذا النظام. وهذا صحيح جزئيًا، حيث أن العديد من النساء يمكنهن الوصول إلى مناصب سياسية منتخبة فقط من خلال الكوتة.
- هناك أيضًا تصور سائد بأن النساء أقل قدرة جوهريًا، من حيث المعرفة والمهارات والشخصية والطاقة، على التعامل مع الحياة السياسية. ويضاف إلى ذلك الاعتقاد بأن المرأة المشغولة بالسياسة تهمل أسرتها وأولادها، ولا تستطيع تحقيق التوازن بين حياتها الشخصية والسياسية. هذا التصور يعد تحديًا للنساء الباحثات عن مهن في مختلف القطاعات، ولن يتم معالجته بشكل كامل حتى يتم توزيع المسؤوليات الأسرية بصورة متساوية بين الرجل والمرأة داخل المجتمع.
- على الرغم من أن مظهر رجال السياسة غالبًا ما يكون أمرًا تندر مناقشته، فإن مظهر المرأة المشغولة بالسياسة وحاذبتها وناقته قد يكون موضوعًا مثيرًا للجدل. نجد هذه المشكلة أيضًا في الديمقراطيات المتقدمة، مما يستدعي تغييرًا مجتمعيًا جوهريًا للتغلب عليها بشكل كامل.
- من جهة أخرى، يتعين الإشارة إلى التوتر الموجود بين النساء أنفسهن. إذ لا ينبغي أن نأخذ التضامن النسائي كمسلمة ثابتة، بل يجب بناؤه على أسس من المصالح المشتركة، والمشاريع الحزبية المتوافقة، والأفكار المشتركة، مع ضرورة وجود حوار دقيق وراقٍ للوصول إلى توافق جماعي<sup>25</sup>.

<sup>25</sup> مشاركة المرأة في الحياة السياسية بمصر ودول خرى "Global Partners Governance" ص 31.

• إضافة إلى ذلك، تعاني النساء من ضعف الفرص للحصول على أنظمة تعليم وتدريب متقدم للقيادات النسائية عمومًا، ولتوجيه الشباب نحو الميدان السياسي. ورغم أنه ليس هناك ارتباط دائم بين القراءة والكتابة والتمثيل السياسي للنساء، إلا أن إجراءات الترشيح تتطلب الحد الأدنى من هذه المعرفة، وهو ما يحول دون تسجيل النساء كمرشحات للانتخابات. علاوة على ذلك، تفتقر النساء إلى التعليم الأساسي، فضلاً عن التدريب السياسي اللازم للمشاركة بفعالية في معترك السياسة. لذا، ينبغي توسيع جمهور النساء المؤهلات لتسلم المناصب السياسية، من خلال توفير التدريب اللازم. أصبحت قضية المرأة من أبرز المسائل المطروحة في ساحة الفكر في معظم المجتمعات، وأصبح مناقشتها وعلاجها أمرًا حتميًا لا مفر منه، سواء لحل العديد من القضايا والملازمات من جهة، أو لتسارع المجتمعات في إبراز التزامها بتحقيق الديمقراطية من جهة أخرى.

وتعد كلمة "الديمقراطية" سلاحًا ذا حدين؛ فهي تتيح حرية إسقاط الحدود تحت اسم الكونية، كما أنها تسمح بإقامة الحدود تحت اسم التعددية والاختلاف.

من المؤكد أن أساس الديمقراطية يكمن في مبدأ أن مشروعية السلطة لاتخاذ القرارات المتعلقة بحياة الناس والمجتمع يجب أن تكون مستمدة من خيارات المتأثرين بهذه القرارات. من المهم إدراك أن المسألة لا تتعلق بالأرقام فقط؛ فعندما تتخذ السلطة قرارات تتعلق بالسياسات وتسن القوانين لتلبية مصلحة جميع شرائح المجتمع، حينها تكون قد حققت الهدف المنشود المتمثل في تلبية حاجيات المجتمع بأسره وليس مجموعة معينة.

علاوة على ذلك، ظل أساس مشروعية القرارات لقرون طويلة محدودًا، وكانت فئات كثيرة مستبعدة من هذه الخيارات: العبيد، من ليس لديهم أملاك، غير المتعلمين، غير المتحضرين، الذين لا ينتمون إلى أي ثقافة أو دين، السكان الأصليون للدول المحتلة، الذين ينتمون إلى أعراق أو أجناس معينة، وأهم هذه الفئات النساء<sup>26</sup>.

انتزع هذا الحق الدستوري بعد صراعات داخل المجتمعات، ونتيجة للعديد من الحروب التحريرية ضد الاستعمار في دول عدة. اليوم، نجح العديد من المستبعدة في انتزاع حق الاختيار والترشح لعضوية مؤسسات الحكم. ويعد الحق الشامل في انتخابات حرة ونزيهة معيارًا أساسيًا يشكل الحد الأدنى للمجتمعات الديمقراطية<sup>27</sup>.

<sup>26</sup> نساء في البرلمان، بعيدا عن الأرقام - طبعة مفتوحة - International IDEA ص 12

<sup>27</sup> نفس المرجع السابق ص 12 .

لكن بات واضحاً أن الاقتراع العام في الديمقراطيات الجديدة والقديمة على السواء لم يؤدي بمفرده إلى إقامة مؤسسات تشريعية تمثيلية. فلا يزال العديد من شرائح المجتمع مستبعداً، لاسيما فقراء المناطق الريفية، الفئات الأقل تعليماً، والنساء. وبالمجمل، تعتبر نسبة النساء في المؤسسات التشريعية متدنية للغاية<sup>28</sup>.

وعلى الرغم من أن الجدل المتعلق بمنح النساء حق الاقتراع ومشاركتهن في عملية صنع القرار يركز عمومًا على قضايا العدالة والإنصاف وحقوق الإنسان، فإن تمثيل النساء وتضمين وجهات نظرهن وتجاربهن في عملية صنع القرار يقود حتمًا إلى حلول أكثر قابلية للتطبيق، ترضي شريحة أوسع من المجتمع. لهذا السبب، يجب أن تشكل النساء جزءًا أساسيًا من هذه العملية، لأن الفائدة تعم جميع أفراد المجتمع.

التحدي هنا يتجاوز ضمان انتخاب عدد أكبر من النساء في المؤسسات التشريعية؛ فالمجتمع الأبوي، وإخضاع النساء، والاعتقاد السائد بأن الميدان العام هو حكر على الرجال، وأن العقد الاجتماعي هو علاقة بين الرجال والحكومة وليس بين المواطنين والحكومة، هي كلها عوامل تضافرت لاستبعاد النساء، رغم أن هذه الحقوق مكفولة قانونيًا وفي الخطاب السياسي حول الحكم الرشيد والديمقراطية التشاركية.

### خاتمة

تمثلت هذه الدراسة في استعراض تمثيل المرأة في المجال السياسي، وتناول العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في الهيئات النيابية والتنفيذية والقضائية وفي المجالس المحلية، بالإضافة إلى تحديد أوجه القصور في السياسات التي وضعها المغرب للنهوض بتمثيل المرأة في المجالات السياسية المختلفة.

لقد أفضت هذه الدراسة إلى الإشكالية التي يثيرها موقع المرأة المغربية في مسار المشاركة السياسية، مما يتيح لنا الإشارة إلى مجموعة من الملاحظات الجوهرية التي تساهم في فهم واقع مشاركتها السياسية والعوامل المؤثرة فيها، وهذه الملاحظات تتضمن ما يلي:

1. الفجوة الكبيرة بين حصول المرأة على حقوقها السياسية وبين ممارستها الفعلية لهذه الحقوق؛ ورغم أن المرأة المغربية قد حصلت على حقوقها السياسية وأصبح لها مركز قانوني لا يميزها عن الرجل، إلا أن هذه الحقوق تظل غير محققة بالكامل من الناحية العملية. فالمعطيات المتوفرة تشير إلى ضالة حجم ومستوى ونطاق المشاركة السياسية للمرأة. ويظهر

<sup>28</sup> نساء في البرلمان، مرجع سابق ص 12-13.

ذلك بوضوح في عدم قدرتها على التأثير الفعلي في صناعة القرار السياسي، حيث تظل الفجوة واسعة بين الممارسة الحقوقية للمرأة وبين حضورها الفعلي في مجالات اتخاذ القرارات المهمة. كما أن تقلدها للوظائف القيادية في المؤسسات التشريعية، أو المحلية، أو التنفيذية ما يزال محدودًا للغاية مقارنة بالرجال. وبالتالي، فإن المرأة المغربية رغم تمتعها بحقوق سياسية منصوص عليها قانونيًا، تبقى مشاركتها السياسية ضعيفة من حيث التأثير الفعلي على مجريات الأمور في الساحة السياسية.

2. و وقع التهميش الذي ارتبط بمسار تمثيلية النساء في المجال السياسي منذ بداية الحياة الدستورية إلى يومنا هذا: يعتبر واقع التهميش أحد أبرز التحديات التي تواجه النساء في المغرب، منذ فترة ما بعد الاستقلال وحتى يومنا هذا. لقد ظل تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية محدودًا جدًا، رغم التعديلات القانونية التي تم إقرارها. وهذا التهميش السياسي مرتبط بشكل أساسي بالثقافة المجتمعية السائدة التي غالبًا ما تصنف المرأة خارج نطاق الفضاء السياسي، ما يؤدي إلى استمرار هذه الهوة بين القانون والممارسة. وقد أدت هذه العوامل إلى تثبيت صورة نمطية عن المرأة كمشاركة غير فعالة في العمل السياسي، وهو ما يعكس تباطؤًا في تنفيذ المبادرات الرامية إلى تحقيق المساواة في هذا المجال.

3. المشاركة السياسية المكثفة للنساء كناخبات لا تتناسب مع التطور البطيء لمستوى تواجدهن في المؤسسات التشريعية والمحلية والتنفيذية: على الرغم من أن النساء في المغرب يشكلن نسبة كبيرة من الناخبين، إلا أن مشاركتهم في صنع القرار داخل المؤسسات التشريعية والمحلية والتنفيذية ما تزال ضعيفة للغاية. فهناك تفاوت ملحوظ بين مشاركتهم كناخبات وبين حضورهن الفعلي في المناصب التي تتيح لهن التأثير على السياسات العامة. فالمرأة لا تقتصر مشاركتها في العملية السياسية على اختيار ممثلها في الانتخابات، بل يجب أن تمتد لتشمل وجودها في مواقع اتخاذ القرار. ومن هنا، يأتي دور الأحزاب السياسية في تعزيز تمثيل المرأة داخل هيكلها التنظيمية وتقديم الدعم لها للوصول إلى المناصب السياسية المهمة.

4. إجماع الفاعلين السياسيين بمختلف توجهاتهم على ضرورة تفعيل المشاركة السياسية للنساء ظل سجينًا في الخطاب السياسي: وعلى الرغم من إجماع الفاعلين السياسيين بمختلف توجهاتهم على ضرورة تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فإن هذا الإجماع غالبًا ما يظل محصورًا في الخطاب السياسي دون أن يتجسد على أرض الواقع. فالحكومة والمجالس التشريعية تبقى غالبًا أسيرة التصريحات التي لا تقترب من إرادة فعلية تُترجم إلى تدابير ملموسة تعزز مشاركة المرأة في مواقع القرار. تبقى القوانين التي تدعم المشاركة السياسية للنساء غير كافية إذا لم تقترب بتغيير فعلي في سياسات

الأحزاب السياسية وهيكلها الداخلية، بما يضمن وجود النساء في مواقع تؤثر بشكل فعلي على صنع القرار السياسي. الأمر الذي يرسخ الهيمنة الذكورية في الساحة السياسية ويجعل من البيئة السياسية غير مواتية للنساء.

5. العوائق الاجتماعية والثقافية والدينية التي ساهمت في انتشار المعتقدات والأعراف الذكورية: تعد العوائق الاجتماعية والثقافية والدينية أحد الأسباب الرئيسية التي تسهم في استبعاد النساء من المشاركة السياسية الفاعلة. فقد ساهمت المعتقدات الثقافية السائدة في المجتمع المغربي في تعزيز الفكرة التقليدية بأن السياسة هي ميدان خاص بالرجال. فالأعراف الاجتماعية تفرض على النساء أدوارًا محدودة داخل الأسرة والمجتمع، مما يحد من مشاركتهن في الحياة العامة. إضافة إلى ذلك، فإن الفهم التقليدي للدين والثقافة يعزز من تهميش المرأة في العديد من السياقات، ويحول دون استفادتها من الفرص المتاحة في المجال السياسي. ولذا فإن التحدي الأكبر يكمن في تغيير هذه المعتقدات والأعراف التي تحد من قدرة المرأة على الانخراط بشكل فعال في الحياة السياسية.

إن تحقيق تمثيل فعال للمرأة في المجال السياسي يتطلب جهودًا متكاملة ومستمرة من جميع الفاعلين، سواء كانوا على مستوى الحكومة أو الأحزاب السياسية أو المؤسسات المدنية. على الأحزاب أن تعمل على إحداث تغيير جذري في هيكلها الداخلية لتشمل النساء في مواقع صنع القرار، وتوفير بيئة تمكّنهن من الوصول إلى المناصب القيادية في مختلف المجالات. كما أن التعليم والتدريب السياسي يجب أن يكون متاحًا بشكل أكبر للنساء، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز التوعية المجتمعية من أجل إزالة العقبات الثقافية والاجتماعية التي تعيق مشاركة المرأة في السياسة.

إن تمثيل النساء في المؤسسات السياسية ليس مجرد مسألة حقوقية أو إنصاف، بل هو جزء أساسي من تعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع. وبالتالي، فإن تمكين النساء في المجال السياسي ليس فقط مصلحة النساء أنفسهن، بل هو مصلحة المجتمع ككل، حيث أن تضمين وجهات نظر النساء وتجاربهن في عملية صنع القرار يسهم بشكل فعال في تحسين السياسات العامة وتحقيق حلول أكثر توازنًا وشمولية.

#### قائمة المراجع والمصادر

• سيمون دي بوفوار – الجنس الآخر – (Le Deuxième Sexe) ترجمة نوال السعداوي، دار الآداب.

• نوال السعداوي – المرأة والجنس – دار الآفاق الجديدة.

- عبد الوهاب المسيري – الفكر النسوي الغربي – دار الشروق.
- فاطمة المريني – الحریم السياسي: النبي والنساء – دار الحدائفة.
- طه عبد الرحمن – سؤال الأخلاق – المركز الثقافي العربي.
- محمد عابد الجابري – التراث والحدائفة – مركز دراسات الوحدة العربية.
- ابن رشد – تهافت التهافت – تحقيق سليمان دنيا.
- الغزالي – إحياء علوم الدين – دار الفكر.
- الذهبي – كتاب الكبائر – تحقيق عبد القادر الأرناؤوط.
- سعاد جوزيف – دراسات حول النظام الأبوي في الشرق الأوسط.

#### تقارير ومراجع قانونية:

- دستور المملكة المغربية 2011 – منشور رسمي.
- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة حول المشاركة السياسية للمرأة، 2014.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة – (CEDAW) الأمم المتحدة.

#### دراسات ومنشورات:

- تقرير مؤسسة غالوب Gallup حول النساء والسياسة في العالم العربي، بعد 2011.
- تمكين المرأة والمشاركة السياسية في العالم العربي. – UN Women.
- البنك الدولي – المرأة والقانون 2022: خريطة الإصلاحات في العالم العربي.